تطـور مفهـوم الحريـة في الفلسفـة الليبراليـة

د. علـي أحمـد علـي الحـاوري [1]

(1)أستاذ العلوم السياسية المساعد
كلية التجارة والاقتصاد -جامعة صنعاء

ملخص

على مدى قرون عدة، حاول المفكرون والفلاسفة الغربيون تقديم معالجات نظرية وعملية لمشكلة التعارض بين السلطة والحرية. وعلى الرغم من الإنتشار الواسع للمفاهيم الليبرالية فان المفهوم الليبرالي للحرية لازال غامضاً في الأوساط الثقافية والسياسية العربية.

في هذا الاطار تساءلت الدراسة عن مفهوم الحرية في الفلسفة الليبرالية ؟ وهل شهد تطوراً وتطويراً؟ وما العلاقة بين الليبرالية والديمقراطية؟ وما هي المعالجة الليبرالية لمشكلة التعارض بين السلطة والحرية؟ وماهي مثالب المفهوم الليبرالي للحرية؟.

حاولت الدراسة، من خلال مباحثها الخمسة، الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها. وبطبيعة الحال، تهدف الدراسة إلى تحقيق اهداف عدة، على انَّ هدفها الأساس هو تعزيز الإتجاهات الفكرية الداعية لسيادة الحرية في المجتمع العربي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كمنهج أساس، مع الإفادة من مناهج اخرى رأى الباحث انه لا غنى للدراسة عنها، كالمنهج التاريخي والمنهج المقارن، مع محاولة الباحث، في الوقت ذاته، تجاوز الوصف والتحليل إلى التقويم والنقد ما أمكن ذلك.

خلصت الدراسة إلى ان مفهوم الحرية نسبي ومتطور في الأساس وليس ثمة تعريف متفق عليه، وان الدراسات الفلسفية الميتافيزيقية لموضوع الحرية لا تضع حلولا للمشكلات الحقيقية، ولذلك يجب دراسته في إطار الدولة والمجتمع. كما خلصت الدراسة إلى ان للحرية في الفلسفة الليبرالية الكلاسيكية معنيين اساسيين، هما: الحرية بمعنى استقلال الفرد إزاء السلطة وقدرته على التصرف(الحرية المدنية)، والحرية بمعنى مشاركة الفرد في حكم الدولة، أي الديمقراطية(الحرية السياسية). وفي القرنين التاسع عشر والعشرين راجعت الليبرالية مفهومها للحرية ونجم عن ذلك تطور وتطوير المفهوم في مستوييه الرئيسيين. وفي خلفية ذلك ان معظم مفكري العالم الغربي انتهوا إلى ان أحد العناصر الأساسية التي يتكون منها مفهوم الحرية هو عنصر اقتصادي أو اجتماعي. ومما خلصت اليه الدراسة أيضاً انه رغم التطور النظري والعملي الذي شهدته الليبرالية، في مجال الحريات والحقوق بشكل عام، والتنازلات التي قدمتها في المجال الاجتماعي الاقتصادي بوجه خاص، الا ان عيوباً ومآخذ كثيرة لا تزال تشوبها .

Abstract

For centuries, western thinkers and philosophers have tried to provide theoretical and practical remedies to the conflict between power and freedom. Despite the wide spread of liberal concepts, the liberal concept of freedom remains ambiguous in the Arabic cultural and political circles. This study is determined by the following questions: The concept of freedom in the western liberal philosophy? What is the relationship between liberalism and democracy? What is the liberal treatment of the conflict between power and freedom? What are the disadvantages of the liberal concept of freedom? The study, through its five investigations, attempted to answer these questions and other questions. The most important objective of the study was to promote intellectual trends that are calling for freedom to be dominant in the Arabic society. The study adopted the analytical descriptive approach as a basic approach with the help of other indispensible approaches such as the historical approach and the comparative approach. The researcher tried at the same time to depend on evaluation and criticism instead of description and analysis.

The study concluded that the concept of freedom is relative and fundamentally developed and that there is no definition that is agreed upon. The metaphysical philosophical study of the subject of freedom does not provide solutions for the real problems. Therefore, it should be studied within the state and society. Also the study concluded that freedom has two basic meanings: in the sense of individual independence towards power and its ability to act (civil freedom) and freedom in the sense of participation of the individual in the rule of the state, namely democracy (political freedom). In the nineteenth and twentieth centuries, liberalism has revised its concept of freedom and resulted in the development of the concept in its two main levels. In light of this, most western thinkers believe that one of the basic elements that make up public freedom is an economic or social element. The study also concluded that despite the theoretical and practical development of liberalism in the area of freedoms and rights in general and the concessions made in the socio-economic field in particular, many shortcomings and faults remain.

ISSN : 2410-1818

مقدمة:

نشأت الليبرالية، في الأساس، كتعبير عن ظروف المجتمعات الغربية في مراحل معينة من تاريخها الحديث، غير أنها– منذ مئتي عام تقريباً، صارت تفرض نفسها كنموذج عالمي أو يراد له أن يكون عالمياً. فمع أنها تعرضت لهزات عنيفة، لا سيما في القرن التاسع عشر بما أحدثته الثورة الصناعية من فوارق إجتماعية كبيرة وفي القرن العشرين بتفشي الايديولوجيات الشمولية المتطرفة، النازية والفاشية والشيوعية، إلا أنها تمكنت من الصمود والاستمرار، بل التوسع والإنتشار في كثير من البلدان، خارج نطاقها الجغرافي الذي نشأت فيه تاريخياً.

وسواءً كان هذا الإنتشار للنموذج الليبرالي يرجع إلى خصائص الليبرالية ذاتها أو يرجع إلى تدخُّل الأنظمة الغربية الليبرالية، وهي الأكثر قوة في التاريخ الحديث والمعاصر، لفرض نموذجها الحضاري على مختلف البلدان أو يعود إلى ضعف المجتمعات غير الغربية وتدني وعيها بذاتها وما تختزن من أصول وتجارب باعثة للنهضة والتقدم بما يعني فتور علاقتها بتلك الأصول، ربما كما هو حال المجتمع العربي أو يرجع إلى تلك العوامل جميعاً، فأن الحقيقة التي يجب الإقرار بها– لاسيما في ظل ما يشهده عالمنا من ثورات علمية في جميع المجالات، من أهمها المعلومات والإتصالات– أنَّه لم يعد بالإمكان، من الناحية العملية ومن ثم العلمية والفكرية، تجاهل النموذج الغربي وما يزخر به من مذاهب وفلسفات وعلوم وتقدم.

والمجتمع العربي، ككل المجتمعات، لم يعد بإمكانه اليوم – وفي الواقع منذ مطلع اليقظة العربية الحديثة قبل مئتي عام تقريباً، توازياً مع وقوع معظمه تحت نِير الاستعمار الغربي– أن يتجاهل النموذج الحضاري الغربي وقيمه ومذاهبه وفلسفاته وأنماطه الثقافية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية، ناهيك عن تقدمه العلمي المادي الذي بلغ فيه مدىً مذهلا.

تبعاً لذلك، فإن محل الخلاف والنقاش في المجتمع العربي المعاصر لم يعد يتعلق بثنائية الإنفتاح على الغرب، مبدأ الإنفتاح، أو الإنغلاق، الإتصال أو القطيعة، التفاعل أو الإنعزال، بل صار يتعلق فقط بمدى وحدود ومجال الإتصال والإنفتاح والتفاعل وكيفية توظيف ذلك كله في اتجاه النهضة والتقدم .

تاريخياً، كانت قضية الحرية من أبرز القضايا التي كافحت لأجلها الشعوب، وان تعددت التسميات والعناوين واختلفت مضامين الحرية وصور الكفاح، كفاح هذه الشعوب لنيل الحرية. أما في التاريخ الحديث والمعاصر فإن الإهتمام بالحرية لم يعد يقف عند مستوى الإهتمام أو الكفاح الداخلي الوطني، بل صار لها من الأهمية والمكانة الدولية لدرجة أنها غدت في عداد القضايا العالمية وصارت حمايتها وكفالتها من مهام، ليس فقط الدولة الوطنية ومن شئونها الداخلية التي تتصرف فيها بمطلق سيادتها، بل كذلك من مهام المجتمع المدني الوطني، والمجتمع الدولي أيضاً، استناداً في ذلك إلى المواثيق والإعلانات والمعاهدات الدولية الكثيرة في هذا الشأن.

ISSN : 2410-1818

وفي عالمنا العربي المعاصر، أثبتت أحداثه الجارية، والتي بدأت بإندلاع ثورات الربيع العربي وما قوبلت به من ردود فعل عنيفة أفضت بدورها إلى هذا الإحتراب الأهلي المشتعل في بلدان عربية عدة منذ سنين، بأن قضية الحرية ووسيلتها الديمقراطية كانت ولا تزال المطلب المجتمعي الأكثر إلحاحاً وأهمية في الوطن العربي، فغياب الحرية والديمقراطية كان هو الباعث الأساس لاندلاع هذه الثورات كما أنه السبب الأساس للتعامل العنيف الذي قوبلت به تلك الثورات وهو كذلك العامل الأهم لتفجر الإحتراب الأهلي واستمراره سنيناً عدة، ولايزال.

المبحث الأول

الإطار العام للبحث

مشكلة البحث:

التحدي الأساس الذي تواجهه قضية الحرية، في كل المجتمعات السياسية في كل الأزمان، أن الإعتداء عليها يقع، غالباً، من السلطة السياسية، لتوفر هذه السلطة، حصراً، على أجهزة القهر والإلزام من ناحية، واختلال "ميزان القوة "والإمكانات بينها وبين المجتمع من ناحية اخرى. تبعاً لذلك فإن المهمة الأساسية الأبدية التي تستلزمها قضية الحرية هي مهمة إلزام السلطة السياسية، باحترام القانون، بما يجعلها قادرة على حل مشكلة التوازن والموازنة بين السلطة والحرية.

في إطار ما تقدم يمكن أن نصوغ مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

-ما مفهوم الحرية في الفلسفة الليبرالية؟ وهل شهد تطوراً وتطويراً باتجاه معالجة التعارض بين السلطة والحرية؟ أم أنه ظل ثابتاً راكداً؟

-ما العلاقة بين الليبرالية والديمقراطية؟

-ماهي مثالب وأوجه القصور في المفهوم الليبرالي للحرية؟

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته باعتبار الآتي:

-الحرية تتصل بجوهر الإنسان ووجوده، فهي التي تميزه عن سائر المخلوقات، وتحقق إنسانيته ووجوده، أي المعنى الحقيقي لوجوده، فليس الوجود سوى وجود حرية.

-الحرية قيمة عالمية وغاية مركزية تسعى لتحقيقها كل الشعوب.

-تتصل الحرية اتصالاً مباشراً وصميمياً بحياة الأفراد والمجتمعات وتقدمهما، فبقدر توافر الحرية يكون الإنجاز والإبداع والتقدم.

-يعتقد الباحث أن موضوع الحرية لم ينل حظاً وافياً من الإهتمام من قبل الباحثين العرب.

ISSN : 2410-1818

-حاجة المجتمع العربي إلى الإفادة من النماذج الحضارية المختلفة، وفي الطليعة منها النموذج الغربي الليبرالي بوصفه الأكثر تقدماً وتأثيراً في التاريخ الحديث.

-تعد الليبرالية من الفلسفات السياسية الأكثر تبنياً وانتشاراً في عالم اليوم، إن لم تكن أوسعها انتشاراً على الإطلاق.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق أهداف عدة، منها:

-تحليل التطور النظري الفكري الذي شهده مفهوم الحرية في الفلسفة الليبرالية في المراحل المختلفة لتطور الليبرالية .

-التعرف على المعالجات النظرية والعملية التي قدمتها الليبرالية في سبيل حل المشكلة العويصة في كل المجتمعات وفي كل الأزمان، والمتمثلة بمشكلة الموازنة بين السلطة والحرية.

-التعرف على خصائص ومكونات "الديمقراطية الليبرالية" بوصفها التعبير النظامي السياسي للفلسفة الليبرالية، وهو التعبير ذاته الذي تجسده وتتبناه الأنظمة السياسية الليبرالية الغربية القائمة .

-تقويم ونقد مفهوم الحرية في الرؤية الليبرالية بتسليط الضوء على جوانب الضعف والقصور في هذه الرؤية.

-تعزيز الإتجاهات الفكرية الداعية لسيادة الحرية في المجتمع العربي، بصرف النظر عن النماذج التي يمكن الإفادة منها واقعياً، وعيوب هذه النماذج.

منهج البحث :

يناقش البحث مسألة الحرية في بعدها الفكري النظري تحديداً، وتبعاً لذلك سيعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، كمنهج أساس، مع الافادة من مناهج أخرى يرى الباحث أنه لا غنى للدراسة عنها، كالمنهج المقارن والمنهج التاريخي. وفي أهمية المنهج التاريخي بصفة خاصة لهذا البحث، يعتقد الباحث أن الخطأ الذي يقع فيه بعض المتحدثين عن الحرية في الفكر الليبرالي أنهم يحددونها بدلالة واحدة، هي غالباً تلك الدلالة التي أنتجها عصر الأنوار، وكأنَّ الليبرالية لم تمر بمراحل مختلفة وسياق وتطور وصيرورة، من حاجة واقعية وفكرة عقلية إلى أن صارت نظاماً مجتمعياً.

إلى ذلك، ستحاول الدراسة ألا تقتصر على الوصف والتحليل التاريخي، بل ستحاول تجاوزهما إلى التقويم والنقد، فهذا البحث لا ينظر إلى الليبرالية بعين الإنبهار والتسليم الفكري، بل ينظر إليها بوصفها منتوجاً بشرياً لابد أن يشوبه القصور ويعتوره النقص، ومن ثم يجب إخضاعه للنقد والتمحيص شأن كل منتج بشري.

ISSN : 2410-1818

حدود البحث والصعوبات:

مع أن الدراسات النظرية، غالباً، لا تتقيد بحدود زمانية ومكانية معينة، إذ الأفكار طبيعتها متجاوزة للزمان والمكان، إلا أنه من الممكن القول أنَّ الموضوع الذي تبحثه هذه الدراسة يمتد، زمنياً، لنحو خمسة قرون، أي خلال جميع المراحل التي مرت بها الليبرالية منذ نشأتها وحتى اللحظة المعاصرة، وأما الإطار المكاني للدراسة فهو العالم الغربي عموماً والقارة الأوربية بوجه خاص.

وليس خافياً أن البحث النظري في مفهوم الحرية مهمة ليست يسيرة، ذلك أن الأمر يتعلق بأحد المصطلحات/المفاهيم الأكثر غموضاً وإثارة للخلاف والاختلاف في الفكر الحديث، كما أن الأمر يتعلق بفلسفة عامة ظهرت وتطورت وتشعبت عناصرها وأبعادها خلال مساحة زمنية تمتد لخمسة قرون تقريباً، وأسهم في وضع بنيانها الفكري عشرات وربما مئات الفلاسفة والمفكرين، وتنتظم في طياتها كثير من المبادئ والقيم المتداخلة المترابطة، ولها تطبيقات مؤسسية وهياكل نظامية، وتترجمها دساتير وقوانين واعلانات ومعاهدات، ولأجلها نشبت ثورات واندلعت حروب حتى استقرت وترسخت وصارت الأساس الايديولوجي للأنظمة السياسية الغربية.

لأجل ذلك، ستتوخى الدراسة التركيز على الخطوط العامة، أي ما صار يمثل الليبرالية كفلسفة عامة ومذهب، لا المقولات والآراء المختلفة وأحياناً المتباينة للفلاسفة والمفكرين، فلا شك أن آراء الفلاسفة والمفكرين هي من الكثرة والإختلاف بحيث يصعب الإلمام بها، ناهيك عن الإحاطة والإستقصاء.

الدراسات السابقة:

ثمة دراسات كثيرة ذات علاقة بقضية الحرية، وذلك أمرٌ مفهوم ومتوقع بوصف الحرية قيمة أساسية في معظم المجتمعات، وبوصفها، منذ قرون عدة، القيمة المركزية في المجتمعات الغربية. مع ذلك يعتقد صاحب هذا البحث بأنَّ دراسته - وخلافاً للدراسات التي وقف عليها، والتي أفاد منها من غير شك -يتركز البحث فيها حول موضوع واحد محدد، هو تتبع وتحليل التطور النظري لمفهوم الحرية في الفلسفة الليبرالية في إنعطافاتها الأساسية. وبالواقع ثمة مسوغ إضافي ربما أكثر أهمية للبحث في مفهوم الحرية وهو ما يتسم به مفهوم الحرية ذاته من نسبية وقابلية للتطور المستمر، الأمر الذي يجعل من المفيد دراسته، أو بالأقل متابعته، من حين لآخر، شأن كل المفاهيم النسبية المتطورة. ولا شك أن الحاجة إلى ذلك تكون أدعى وأحوج حين يتعلق الأمر بمفهوم الحرية في فلسفة حية متجددة كالفلسفة الليبرالية .

ISSN : 2410-1818

مفاهيم البحث:

بطبيعة الحال لن نتناول هنا مفهوم الحرية، بوصفه المفهوم الذي تسعى الدراسة إلى البحث فيه، عبر صفحاتها ومباحثها المختلفة. وفي ضوء ذلك سنكتفي بالإشارة إلى مفهومي الفلسفة والليبرالية.

- **الفلسفة** Philosophy

في معناها المعجمي، كلمة يونانية من مقطعين، هما" فيلو" بمعنى حب و"صوفيا" بمعنى الحكمة، فتكون الفلسفة هي حب الحكمة [1]. أما تعريف الفلسفة في الاصطلاح الغربي فقد اختلف الفلاسفة والمفكرون فيه إختلافاً واسعاً تبعاً لاختلافهم الواسع في مفهوم الحكمة ومجالاتها، فالفلسفة، مثلاً، عند فيثاغورس "البحث عن الحقيقة بتأمل الأشياء" [2]، وعند افلاطون "علم الواقع الكلي، أو العلم بأعم علل ومبادئ الأشياء"، وعرفها ارسطو تعريفاً موسوعياً فجعلها تشمل كل المعارف العقلية ابتداء من التشريح إلى الميتافيزيقا[3].

وممن عرفها من فلاسفة العصور الحديثة وليام جيمس، وهي عنده " علم العلوم "، أي أنها "العلم الذي يحتضن كل الأسئلة التي لم تجد البشرية إجابات لها بعد، لكنها عندما تجد لها الإجابات فإن المعرفة تصبح علماً متخصصاً متميزاً عن الفلسفة"[4]. وعند برتراند راسل أن الفلسفة تقع بين العلم واللاهوت، فالفلسفة، في رأيه، مثل اللاهوت تقوم على التأمل في المسائل التي لم تتحقق فيها بعد المعرفة النهائية، لكنها مثل العلم تنجذب نحو المنطق الإنساني[5]. الفلسفة عند باحثين آخرين "العلم بحقائق الاشياء والعمل بما هو أصلح"[6]، وتبحث في "ماهية الأشياء واصولها

(1) جميل صليبي، المعجم الفلسفي، ج٢(دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢)، ص١٦٠. ايضا د.عبد المنعم الحفني، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ج٢(مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩)، ص٩٨٣.

(2) د. الحفني، المصدر نفسه، ص٩٨٣.

(3) المصدر نفسه، ص٩٨٢.

(4) المصدر نفسه، ص٩٨٦. نشير هنا الى ان بعض الكتاب يرى ان الفرق الاساس بين العلم والفلسفة ان الاول مناطه الكشف عن كيفية حدوث الأشياء " the how" وهدفه هو تحصيل العلل القريبة، اما الفلسفة فهدفها البحث عن العلل البعيدة او العلل الاولى "the why" انظر د.الحفني، المصدر نفسه، ص٩٨٣. ومع ان العلوم استقلت عن الفلسفة واحدا بعد آخر الا ان بعض الفلاسفة ظل يطلق الفلسفة على جميع المعارف الانسانية.انظر: جميل صليبي، مصدر سابق، ص١٦٠.

(5) براتراند رسل، تاريخ الفلسفة الغربية، ج١، ترجمة د. زكي نجيب محمود(الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠) ص١٤،١٣

(6) جميل صليبي، مصدر سابق، ص١٦٠.

ISSN : 2410-1818

وعلاقة بعضها ببعض"[7] ، بل" تبحث عن كل مسألة يمكن البحث فيها، وإن شئت فقل: العالم[8]. مع ذلك صار لفظ الفلسفة، في العصور الحديثة، يطلق، إجمالا، على دراسة المبادئ الأولى التي تفسر المعرفة تفسيراً عقلياً كفلسفة العلوم، فلسفة الأخلاق، فلسفة التاريخ، وفلسفة القانون.[9]

ما يهمنا هنا، بوجه خاص، أن لفظ الفلسفة قد يطلق أيضاً على مذهب فلسفي معين، كفلسفة افلاطون، أو فلسفة كانت[10]، وفي موسوعة لالاند على "مذهب أو نسق قائمان "وكذلك على "مجمل المذاهب الفلسفية في عصر أو في بلد كالفلسفة اليونانية[11]. وفي" المعجم الفلسفي " لجميل صليبي، المذهب عند الفلاسفة "مجموعة من الآراء والنظريات الفلسفية ارتبطت بعضها ببعض إرتباطاً منطقياً حتى صارت ذات وحدة عضوية متسقة ومتماسكة"[12] من كل ما تقدم نستطيع أن نقول بأن "الفلسفة الليبرالية-"وكما وردت بعنوان البحث - نقصد بها " المذهب الليبرالي"، الذي يمثل بحق مجموعة من الآراء والنظريات الفلسفية المرتبطة ببعضها ارتباطاً منطقياً مشكلة بذلك وحدة عضوية متسقة ومتماسكة.

- **الليبرالية** Liberalism

يذهب "جورج سباين" إلى أن الليبرالية استعملت في معنيين: الأول محدود، والآخر أعم، وأن هناك أسباباً تاريخية صحيحة لكلا المعنيين، فالليبرالية بالمعنى الأضيق تستخدم لتعني مركزاً سياسياً وسطاً بين المذهب المحافظ والاشتراكية، وهو مركز يحبذ الإصلاح، ولكن يعارض الراديكالية. أما كلمة "الليبرالية "بمعناها الأكثر توسعاً فإنها، بنظر سباين، تعبير "يعادل تقريباً ما درج الناس على تسميته "الديمقراطية"، تمييزاً لها عن الشيوعية أو الفاشية"، وأن هذا المعنى "لليبرالية" يتضمن على المستوى السياسي الحفاظ على أنظمة الحكم الشعبية، كحق "الاقتراع"، والجمعيات التمثيلية والهيئات التنفيذية المسئولة أمام الناخبين، ولكنها تعني بشكل أعم أنظمة سياسية تعترف بمبادئ عريضة معينة للفلسفة الإجتماعية أو الأخلاقية السياسية[13].

---

(7) ا.س.رابوبرت، مبادئ الفلسفة، ترجمة احمد امين(مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٢)،ص١٥.

(8) المصدر نفسه، ص١٧.

(9) جميل صليبي، مصدر سابق، ص١٦٠.

(10) المصدر نفسه، ص١٦٠.

(11) اندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب خليل احمد خليل(منشورات عويدات، بيروت-باريس، ٢٠٠١)،ص٩٨١.

(12) جميل صليبي، مصدر سابق، ص٣٦١.

(13)جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الرابع، ترجمة علي ابراهيم السيد(الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة) ،ص٢٤٣.

ISSN : 2410-1818

وفي موسوعة لالاند ، الليبرالية "مذهب سياسي" يعطي المواطنين أكبر قدر من الضمانات في مواجهة سلطة الحكم[14] وهي كذلك "مذهب سياسي- فلسفي" يطالب بالتسامح و ب"حرية الفكر" لكل المواطنين وإحترام استقلال الآخر، ويرى أن الإجماع الديني ليس شرطاً لازماً ضرورياً لتنظيم اجتماعي جيد، كما أن الليبرالية "مذهب إقتصادي" يرى أن الدولة لا ينبغي لها أن تتولى وظائف صناعية ولا وظائف تجارية ولا يحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الأفراد والطبقات والامم[15] ويتفق باحثون آخرون مع ما تقدم، فالليبرالية، بنظرهم، مذهب فكرى وسياسي وإقتصادي، وهي أيضاً فلسفة تحتوي نظاماً من القيم والمثاليات[16]، فاذا كان التاريخ قد شهد نزعات للحرية عريقة في القدم، فإن ما يميز"المذهب الحر" عن نزعات الحرية هو أنه يكاد يكون فلسفة متكاملة متعددة الجوانب والأسس[17]. الليبرالية، في وجه آخر لها، "ايديولوجية"، فقد تبنتها الاحزاب السياسية الليبرالية الغربية التي دافعت عن برامج سياسية تهدف إلى تحقيق القيم والمثاليات في صراعها السياسي، ثم أصبحت فيما بعد أيديولوجية الدولة الليبرالية [18]، أو أيديولوجية الديمقراطيات الغربية[19].

في كل الأحوال، تعبِّر الليبرالية عن نزعة فردية Individualism، كانت مطلقة في مطلع تاريخها ثم أصبحت مقيدة نسبياً[20]*، ولعل ذلك هو الذي يقف وراء جاذبيتها. وبحسب "أنتوني بلاك" في كتابه "الغرب والإسلام"، مع أن الغرب "إحتوى على تنوع في الأفكار والايديولوجيات، إلا

(14) اندريه لالاند، مصدر سابق، ص٧٢٥.

(15) المصدر نفسه، ص٧٢٦.

(16) سحر صديق السيد الشافعي، ازمة الحرية السياسية "دراسة مقارنة"،(دار كلمة-القاهرة،٢٠١٠)، ص٩٢.

(17) د.محمد عصفور، الحرية في الفكرين الديمقراطي والاشتراكي(المطبعة العمالية-القاهرة،١٩٦١)ص٥.

(18) سحر الشافعي، مصدر سابق، ص٩٢.

(19) د.عصفور، مصدر سابق، ص هـ.

(20) سحر الشافعي، مصدر سابق، ص٨٨.

* سنشير الى الليبرالية وخصائصها على نحو أكثر تفصيلاً في مواضيع لاحقه.

ISSN : 2410-1818

أن الفردية الليبرالية بشكل خاص كانت جذابة " والسبب "أنها "ضمنت حقوق الأفراد، بما في ذلك حق الملكية الخاصة تحت حكم القانون"[21].

المبحث الثاني

عصر النهضة ومفهوم الحرية: المفهوم الميتافيزيقي

أولاً: الحرية؛ مكانتها وصعوبات التعريف

مكانتها

مشكلة الحرية هي من أقدم المشكلات الفلسفية وأعقدها، بل هي، بنظر بعض الكتاب، مشكلة المشاكل[22]، فهي تتصدر المسائل الفلسفية كلها، وهي "مفتاح" جميع المشاكل الفلسفية[23].

تستمد قضية الحرية أهميتها الاستثنائية هذه، بين جميع المسائل الفلسفية، بوصفها من أكثر المسائل الفلسفية إتصالاً بالعلم والأخلاق والإجتماع والسياسة ([24])، وأنها ليست مجرد إشكال نظري يثيره العقل الإنساني الراغب في المعرفة، على سبيل حب الاستطلاع، وإنما هي مشكلة حيوية ترتبط بوجودنا نفسه، بل هي مشكلة عملية متضمنة في صميم وجودنا، فليس الوجود الإنساني إلا وجود "حرية"[25]. وإذا كان من الحق أن الناس لا يطربون لشيء بقدر ما يطربون للقول بأنهم أحرار" فإن من الحق أيضاً أنه ليس أشق على الناس من أن يتحرروا بالفعل"[26].

ويمكن القول أنه ليس ثمة معنى من المعاني إجتمع له من المهابة والإزدراء معاً ما اجتمع لمعنى الحرية، ففي الوقت الذي لا يجرؤ فيه أي نظام للحكم على أن يعلن مناهضته للحرية، نجد أن معظم الأنظمة والحكومات تمتهن معنى الحرية بالفعل، وغالباً باسم الحرية ذاته. وتحت ستار "التفسيرات المختلفة" تكبل في كل مكان بأنواع متباينة من القيود والاغلال. والنتيجة الطبيعية،

(21) انتوني بلاك، الغرب والاسلام، ترجمة د.فؤاد عبدالمطلب، سلسلة عالم المعرفة٤٩٤(المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ٢٠١٢)،ص٢٢٤.

(22) د.زكريا ابراهيم، مشكلة الحرية(الهيئة المصرية العامة للكتاب -القاهرة،٢٠١٠)ص١٤.

(23) المصدر نفسه، ص١٧.

(24) المصدر نفسه، ص١٤

(25) المصدر نفسه، ص١٦

(26) المصدر نفسه، ص١٨.

ISSN : 2410-1818

كما يرى أحد الباحثين، هي هذا "الابتذال الذي أصاب معاني الحرية الأصيلة في الفلسفتين السياسيتين الكبيرتين" اللتين توزعتا العالم بالقرن العشرين[27].

وفي الفكر الليبرالي، تحتل الحرية مركز الصدارة بين جميع القيم المعيارية، وإنما تستمد القيم الأخرى شرعيتها ومصداقيتها بالإشارة إليها والعلاقة معها. على سبيل المثال، يؤكد "ميل" أن قيمة الحرية لا تعلوها أي قيمة أخرى، فان تعارضت مع بعض القيم الإجتماعية وجب تفضيل قيمة الحرية، وإن ترتب على ممارستها إلحاق ضرر بسير المجتمع [28]. ويرى "جلين تيندر" في كتابه "الفكر السياسي: الاسئلة الابدية" أن مغزى الحرية " ليس في أنها تترك مجالاً للمتع الشخصية، بل إنها ضرورة لتحقيق قيم أعلى"([29])، وهي لذلك "القيمة الرئيسية للمذهب الليبرالي" و"المثل الأعلى للأفراد الذين يستطيعون أن يعيشوا كما يشاؤون"([30])، أما عند W.H.Auden الحرية " ليست قيمة ما، ولكنها أساس كل القيم"، وبتعبير"H.Read أن الحرية قيمة، وهي في الواقع قيمة كل القيم " .وعند Berdayev، أن الحرية هي " القوة الداخلية المحركة للروح، وهي السر غير العاقل للوجود والحياة والمصير"[31] .

أكثر من ذلك، يذهب معظم فلاسفة الليبرالية إلى إقامة علاقة تلازم ضرورية بينها وبين وجود الإنسان ذاته، فليس وجود الإنسان سوى قدرته على تحقيق ذاته والتعبير عن حريته، ومن هنا قول" ديكارت "أنا افكر اذا أنا موجود"، وقول آخرين "أنا أريد، أو أتعقل الفعل في ذاتي وبالتالي أنا موجود"، فكلمة "أنني حر" تكافئ قولي "أنني موجود[32].

صعوبات التعريف:

أشار مونتسكيو في كتابه "روح القوانين" إلى صعوبة الإتفاق على تعريف واحد للحرية، مؤكداً أنه "ليس هناك لفظ تلقى من الدلالات المختلفة أكثر مما تلقاه لفظ الحرية"[33].

(27) د.محمد عصفور، مصدر سابق، ص ن.

(28) جون ستيوارت ميل، أسس الليرالية السياسية، ترجمة إمام عبدالفتاح إمام و ميشيل ميتياس (مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦)، ص١٣١.

(29) جلين تيندر، الفكر السياسي: الاسئلة الابدية، ترجمة محمد مصطفى غنيم(الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٣)،ص٢٢٧.

(30) المصدر نفسه، ص٢١٧.

(31) د.محمد عصفور، مصدر سابق، ص ا،ب.

(32) د.زكريا ابراهيم، مصدر سابق، ص ٢٩، ٣٥.

(33) نقلا عن الطيب بوعزة، نقد الليبرالية(تنوير للنشر والاعلام، القاهرة، ٢٠١٣)،ص١٢٨.

ISSN : 2410-1818

وهكذا، مع أن الحرية تعد من القيم القليلة التي أجمعت البشرية في أطوارها المختلفة على أهميتها البالغة، إلا أن المشكلة الكبرى هي في إختلاف المذاهب والنظم حول معناها. ويمكن القول بأن هنالك شبه اتفاق بين المفكرين بأن أحد الأسباب الأساسية لصعوبة الإتفاق على تعريف واحد لمصطلح الحرية أن مفهوم الحرية بوجه عام، أي سواء مفهومها الليبرالي أو مفهومها في الفلسفات والمذاهب الأخرى، متطور ونسبي:

- فهو متطور بوصفه من المفاهيم التي تتفاعل مع الواقع وتتطور بتطوره، ومن ثم تختلف دلالته باختلاف الزمان واختلاف المذاهب العقائدية والسياسية، ففي الديمقراطيات اليونانية القديمة، على سبيل المثال، كان يشير إلى الحق في المشاركة في الحكم، وكان وصف الحرية Libertas واسعاً للغاية، فكانت تعني، بين ما تعنيه، مجموع الصفات الكريمة التي يتحلى بها الإنسان الفاضل، ومع ذلك فلقد كان هناك معنى خاص لعبارة "الإنسان الحر"، هو أن الفرد يتمتع بصفة المواطن، غير أن هذا المعنى السياسي الإغريقي للحرية تلاشى بتدهور المدن الاغريقية بعد "الاسكندر"، وصارت الحرية تحمل معنى شخصياً مجرداً، هو تحرير الفرد من العواطف والإنفعالات. وعندما سادت المسيحية العالم الغربي ظلت الحرية تحمل معنى شخصياً مجرداً وإن كان قد أصابه بعض التطور، إذ صار خصيصة ذاتية لكل إرادة بشرية، وقد كانت الحرية على عهد الإغريق ثمرة انتصار الشخصية [34]، والواقع أنه مثلما اختلف مفهوم الحرية في عهد إنحلال الإغريق عن مفهومها في عهد ازدهارهم، فإنه كذلك قد اختلف مفهومها في العصور الوسطى الأوربية عما كان في عصور الإنحلال الاغريقي، وكذا العصور الرومانية والمسيحية، وهو الأمر الذي ينطبق على المفهوم ذاته بالعصر الحديث، فهو بدوره اختلف عما كان سائداً في عصر النهضة، ولا شك أن مدلوله المعاصر صار مختلفاً كذلك عما كان في العصور السابقة.

- وهو نسبي كذلك، يتفاوت بتفاوت المذاهب الفكرية والفلسفات والنظم، وتفاوت الزاوية التي ينظر منها اليها، أهي الحرية من قيد معين أو الحرية بقصد تحقيق غرض معين. ونسبيتها ليست مقصورة على القطاع السياسي، بل هي صفة تلازم الحرية في أي قطاع آخر، وفي الوقت ذاته لا تؤدي الأوصاف التي تخلع على الحرية إلى إزالة طبيعتها النسبية أو تبديد ما يكتنفها من غموض، ومرجع هذه النسبية عوامل كثيرة، لعل من أهمها أن مركز الفرد يختلف من فلسفة لأخرى، ففي بعض

(34) عصفور ، مصدر سابق، ص ب ، ج .

ISSN : 2410-1818

المذاهب الفلسفية والمنظومات الفكرية المرجعية ينظر إليه على أنه هدف النظام السياسي وغايته النهائية، وفي مذاهب ومرجعيات أخرى ينظر إليه على أنه في خدمة النظام[35].

والواقع أن فكرة الحرية في المجتمعات التقليدية، ومنها الغربية قبل التاريخ الحديث، لم تكن ترتبط بالكائن/الفرد، بل ترتبط بالمدينة/الدولة أساساً، من هنا كانت لفظة الحرية، بتعبير أحد الباحثين" تستعمل للدلالة على تحرير مدينة من سلطة غازية، وليس تحريراً للفرد واطلاقاً لقدراته الفكرية والتعبيرية والسياسية"[36]. أي أن وعي الحرية في المجتمعات التقليدية كان وعياً بمفهوم جمعي يخص أرضاً أو شعباً أو جماعة "أما الفرد فلم تكن له هويته ككينونة منفردة متميزة. بل كانت هويته متماهية مع هوية الجماعة، وكان أناه الفردي ذائباً في أنا الجماعة." تبعاً لذلك، فإن ميلاد الحرية بمدلولها الفردي يرجع إلى القرن الثامن عشر مع التأسيس لنظرية الحقوق المتعلقة بذاتية الفرد الإنساني بوصفه كائناً عاقلاً ومساوياً لغيره بالطبيعة، وكذا ظهور نظرية العقد الاجتماعي التي أفضت إلى تحولات إجتماعية وسياسية مختلفة واندلاع الثورات (الإنجليزية والفرنسية...)، التي كانت إيذانا بالانتقال من النمط التقليدي الاقطاعي إلى نمط برجوازي ليبرالي[37].

في كل الأحوال، وبالنظر لمحاولات التعريف الكثيرة التي أعطيت للحرية في إطار الفكر الغربي الحديث، فإنه يمكن أن نميز بين مفهومين أساسيين تمحورت حولهما جميع تعريفات الفكر الغربي ما قبل " الليبرالية الجديدة "، هما المفهوم الفلسفي الميتافيزيقي والمفهوم السياسي القانوني❖.

---

(35) المصدر نفسه، ص ل.

*سيقتصر الحديث في هذا المبحث على المفهوم الميتافيزيقي، أما المفهوم السياسي القانوني فستتم دراسته في المبحث الرابع بوصفه ظهر وتطور في مرحله لاحقة، أي مع ظهور وتطور الليبرالية.

**الميتافيزيقا تعني ما بعد الطبيعة أو ما وراء الطبيعية أو الماورائيات أو الغيبيات، وهي شعبة من الفلسفة تبحث في ماهية الأشياء وعلة العلل. وكلمة الميتافيزيقا metaphysika يونانية الأصل، تتألف من لفظتين يونانيتين هما meta ومعناها "وراء" أو "بعد"، وكلمة physiak ومعناها "الطبيعة". وسمية بهذا الإسم لأن (أندرونيوس) الروديسي الذي جمع كتب أورسطو وضع الفلسفة الأولى في ترتيب هذه الكتب بعد العلم الطبيعي. واختلف مدلول هذا العلم باختلاف العصور، فموضوعه عند أرسطو والمدرسيين مشتمل على البحث في الأمور الإلهية والمبادئ الكلية والعلل الأولى، وموضوعه عند المحتفين مقصور على البحث في مشكلة الوجود ومشكلة المعرفة. انظر: جميل صليبي، ج١، مصدر سابق، ص٣٠٠-٣٠١. كذلك : د.محمد عبدالرحمن مرحبا، تاريخ الفلسفة اليونانية (مؤسسة عز الدين، بيروت ١٩٩٣)، ص٢٨٩.

(36) الطيب بوعزة، مصدر سابق، ص١٢٩.

(37) المصدر نفسه، ص١٢٩.

ISSN : 2410-1818

ثانياً: المفهوم الميتافيزيقي:

في عصر النهضة الأوربية غلب على الدراسات الفكرية الغربية، بخصوص الحرية، الطابع الميتافيزيقي❖❖ أو بالأقل المجرد[38]. وبالتأكيد لا يعني ذلك خلو عصر النهضة، تماماً، من كتابات تشير إلى الحرية بمنظور الحقوق وعلاقة الفرد بمؤسسات الدولة.

وبالأساس، تتم مناقشة الحرية على المستوى الفلسفي من حيث الإرادة والقدرة على الفعل وكذلك من حيث الإختيار، وهو الذي يأتي بعد الروية [39]، ويعود الأصل الميتافيزيقي لمفهوم الحرية، برأي بعض الباحثين، إلى "وعي الإنسان للحتميات وعلى رأسها الموت"، فلقد أدى إدراك الإنسان هذه الحتميات المحيطة به إلى تشكل البذور الأولى لمفهوم الحرية كنقيض لها[40].

ولا شك أن ذلك يعني أن الحرية خاصية خاصة بالإنسان بوصفه الكائن الوحيد العاقل، وبتعبير أحد المشتغلين بالفلسفة " نعني بالحرية في العادة تلك الملكة الخاصة التي تميز الكائن الناطق من حيث هو موجود عاقل يصدر في أفعاله عن إرادته هو، لا عن إرادة أخرى غريبة عنه"[41]. واذا كانت الحرية بحسب معناها الاشتقاقي هي عبارة عن "إنعدام القسر الخارجي، والإنسان الحر بهذا المعنى هو من لم يكن عبداً أو أسيراً"[42]، فالواقع أن فلاسفة عصر النهضة لم يتفقوا على معنى فلسفي واحد لمفهوم الحرية، ومرد ذلك، بدرجة أساسية، إلى صعوبة تحديد المفهوم الفلسفي ذاته، ذلك أن البحث في المعاني الفلسفية الميتافيزيقية لا يسمح برؤية القضايا على نحو واضح، وعدم إمتلاك الإنسان للأدوات المعرفية التي تؤهله لا دراك الماهيات[43].

لقد حاول فلاسفة النهضة ومفكروها تحديد المفهوم الفلسفي للحرية، غير أنهم ذهبوا في ذلك مذاهب شتى، ففي حين أكد بعضهم على العلاقة الوثيقة بين الحرية وبين الإرادة ومن ثم القدرة على الفعل والتصرف، نجد فلاسفة آخرين يذهبون إلى إرتباط الحرية بالعقل والإختيار الواعي، فيما نجد فريقاً ثالثاً يقرن بين الحرية وبين الأهداف والوسائل الموصلة لتلك الأهداف ومن ثم العلم أو المعرفة " فالحياة الحرة تعرف باتجاه جزئياتها نحو هدف معلوم.. وحياتنا حرة بمقدار ما استطعنا،

(38) المصدر نفسه، ص ص د،هـ.

(39) د.محمد فتحي القرض،العدالة والحرية بين المفهوم الاسلامي والمفهوم الغربي المعاصر(مكتبة مدبولي–القاهرة،٢٠١٢)ص٣٠.

(40) محمد فيصل يفان، مفهوم الحرية www.m.ahewar.org .تاريخ الوصول٦سبتمبر٢٠١٩.

(41) د.زكريا ابراهيم، مصدر سابق، ص٢٢.

(42) المصدر نفسه، ص٢٢.

(43) راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣)، ص٣١.

ISSN : 2410-1818

بإرادتنا الحرة، أن نحقق من الهدف المنشود"([44])، ويعنى ذلك، بنظر البعض، أن حرية الفرد الحر أو الشعب الحر مرتبطة أشد الإرتباط بمدى علم ذلك الفرد أو ذلك الشعب بطبائع الأشياء([45])، وحرية الإنسان " إنما تكون في شيء يعرفه وبمقدار ما يعرف عنه. الإنسان يعرف ما هو حر فيه، ولا حرية لجاهل"([46]).

والحرية، بنظر هؤلاء تختلف عن التحرر، فهذا الأخير يعني التحرر من القيود، أي إزالة العقبات التي تحول دون العمل والبناء، وهو أمر قد يكون ممكناً–خلافاً للحرية–لأي إنسان قادر على تحطيم ذلك القيد. أما الحرية فتأتي مرحلة ثانية بعد التحرر من القيود، فهي إقامة البناء أو إنجاز العمل. إنها " قوة وقدرة وإنجاز وليست مقصورة على مجرد فك القيود" ([47]).

إجمالاً، لقد انقسم فلاسفة عصر النهضة في مناقشتهم المفهوم الفلسفي الميتافيزيقي للحرية إلى مدرستين أساسيتين: الأولى، ترى أن الحرية إرادة، وتعرفها بأنها قدرة الإنسان أو سلطته في أن يفعل أي تصرف، ويمثل هذه المدرسة "لوك"، وفلاسفة آخرون من بعده، منهم "دافيد هيوم"، تأثروا به في فرنسا والمانيا وانجلترا. فالحرية عند "دافيد هيوم" على سبيل المثال، هي " القدرة على التصرف طبقا لما تحدده الإرادة". المدرسة الثانية، يمثلها سبينيوزا وكانط وغيرهما، وترى أنها حكم العقل، أو هي إرادة خاضعة للعقل، وهي كذلك حكومة العقل والضمير. لقد عبر"سبينيوزا" عن هذا المعنى بقوله "أن الحرية هي أن يعيش الإنسان خاضعاً لأمر العقل وحده"، فالحرية تعني ممارسة الإرادة العاقلة أو حكم الإرادة أو إكمالها والوصول إلى حالة من ضبط النفس بتمكين السلطة للعقل، وبكلمة أكثر وضوحا هي " استقلال الإنسان عن أي شيء فيما عدا القانون الخلقي وحده" ([48]).

ويبدو أن الإتجاه الذي يقرن بين الحرية والعقل هو الإتجاه الغالب في الفلسفة الغربية الميتافيزيقية، ولذلك يقرر كاتب عربي بأن التقليد الفلسفي إصطلح على تعريف الحرية بأنها " اختيار الفعل عن روية مع إستطاعة عدم إختياره أو إستطاعة إختيار ضده"([49]).

(44) د. زكي نجيب محمود، رؤية اسلامية(دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٧)، ص٦٧.

(45) المصدر نفسه، ص٦٩.

(46) المصدر نفسه، ص٧٢.

(47) المصدر نفسه، ص٦٩-٧١.

(48) د.عصفور، مصدر سابق، ص د.

(49) د.زكريا ابراهيم، مصدر سابق، ص٢٢.

ISSN : 2410-1818

الواضح أن هذه المدرسة تأثرت، إلى حد كبير، في تعريفها للحرية، بالفلسفة الاخلاقية التقليدية، التي مهد لها ارسطو والتي تصور الإنسان على أنه ذو صفة مزدوجة من العقل والعاطفة، ومن ثم تقسم ذاته إلى ذاتين اثنتين: ذات حيوانية غير عاقلة تحاول دائماً اغتصاب قياد الإنسان، وذات عاقلة، هي وحدها الذات الحقيقية، وهي ذاتها الخصيصة المميزة الضرورية للإنسان. وتصرفات الإنسان تتحدد بنتيجة الصراع بين هاتين الذاتين. وفقاً لذلك فإن الحرية، بنظر هذه الفلسفة، تعني إخضاع الذات الحيوانية للذات العاقلة، فذلك وحده كفيل بالحيلولة دون سيطرة العواطف والرغبات والوصول إلى حالة من ضبط النفس(50).

لابد من الإشارة هنا إلى أن الفكر الحديث إنتهى إلى أن الدراسات الفلسفية الميتافيزيقية التي من هذا النوع لا جدوى منها ولا قيمة عملية لها، إذ تبعد كثيراً عن واقع الناس ولا تضع حلولاً للمشكلات الحقيقية التي تواجههم، والأمر ينطبق بالتأكيد على البحث الفلسفي حول مفهوم الحرية.

بهذا الخصوص يذكر المفكر الروسي "برديائيف" بأن الدراسات اللاهوتية والفلسفية حول حرية الإرادة دراسات مشوهة ونفعية، وأن مناقشة مشكلة الحرية من الناحية النفسية والأخلاقية لا يطرح مشكلة الحرية بعمقها الحقيقي، إذ لا يمكن، برأيه، معالجة مشكلة الحرية بوصفها سكونية، بل ينبغي أن تعالج معالجة دينامية تراعي الأوضاع المختلفة وأطوار الحرية(51).

يؤكد باحث آخر الاتجاه ذاته، فالبحث العقلاني الفلسفي حول مفهوم الحرية وماهيتها ومحاولة البرهنة على وجودها، برأي هذا الباحث" ليس من شأنه إلا الإفضاء إلى العجز والخلط والتناقض وما لا قيمة له ولا طائل وراءه"، ولهذا فإن الدراسات التي نحت هذا المنحى، كما يرى، انتهت غالباً أو كادت أن تنته إلى نفي الحرية واعتبارها وهماً، شأن البحث في ماهية الإنسان أو عقله(52).

علاوة على ذلك، فإن المعاني المثالية للحرية والمعبرة عن انتصار الإنسان على ذاته هي، مجرد أوهام، فالناس يعلمون حق العلم أن الظروف الاجتماعية التي تحيط بالإنسان تحول دون تحقيق هذا المعنى الأدبي لأن الإنسان لم يعد يملك هذه الحرية الميتافيزيقية التي تفترض قدرة مطلقة للإنسان في أن يتحكم في ذاته وتصرفاته طبقاً للقانون الأدبي(53).

---

(50) المصدر نفسه، ص د.

51() نيقولاي.ا.برديائيف، مشكلة الحرية الميتافيزيقية www.maaber.org تاريخ الوصول٦سبتمبر ٢٠١٩.

(52) راشد الغنوشي، مصدر سابق، ص٣١.

(53) د.عصفور، مصدر سابق، ص هـ.

ISSN : 2410-1818

تبعاً لذلك، يمكن القول بأن الفكر الغربي في اتجاهاته العامة، ومنذ القرن الثامن عشر تقريباً، قد تخلى عن ميتافيزيقا الحرية واتجه إلى ميادين تسمح برؤية الحرية على نحو أكثر دقة ووضوحاً، كمجالات السياسة والإقتصاد والقانون، التي يتركز البحث فيها على جملة الحقوق، أي على علاقة الإنسان بالمؤسسات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وصار الحديث-منذئذ - ليس عن المفهوم الفلسفي الميتافيزيقي "الحرية"، بل عن الحريات بالجمع .

ولا جدال بأن هذا التحول يتأسس على حقيقة اجتماعية راسخة، وهي أن الإنسان ليس كائناً منعزلاً عن أقرانه حتى تتحقق حريته بتصرف إرادي من جانبه وبمعزل عن المجتمع والدولة، فهو يعيش في مجتمع سياسي، ولذلك يجب أن ينظر إلى الحرية في ضوء علاقة الإنسان بكل من المجتمع والدولة.

المبحث الثالث

الليبرالية المبكرة ومفهوم الحرية: المفهوم السياسي القانوني

أولا: في نشأة الليبرالية

تاريخياً، نشأت الليبرالية في القرن السابع عشر وتبلورت في القرون التالية كتعبير عن تاريخ المجتمعات الغربية بوجه عام وعن تبلور السوق الرأسمالية فيها بصورة خاصة، وبعبارة أحد الباحثين، لقد تخلَّقت الليبرالية في رحم النظام الرأسمالي لتبرير حقوق الطبقة البرجوازية الصاعدة إزاء النظام القديم(54).

وفي خلفية ذلك، لقد قام المفكرون الليبراليون - بوحي من حركة الاصلاح الديني والثورة الفرنسية واعلانات حقوق الإنسان والمواطن، واعتماداً على عدد من النظريات كنظرية الحقوق والحريات الطبيعية والعقد الاجتماعي- بهدم أُسس النظام القديم الذي قرن الحقوق بحيازة الارض وربط الإمتياز بنبالة المولد، ففي مواجهة ذلك أكد الليبراليون على أن العقد هو الأساس القانوني المنظم للعلاقات الاجتماعية، وأن رأس المال هو المصدر الأهم للثروة والربح والتفاضل بين الأفراد والفئات.

كان من الطبيعي إزاء هذه الليبرالية التي تجعل من الفرد القيمة العليا أن يناصبها العداء كل من يرى في الجماعة، العائلة، القبيلة، الطائفة، الحزب، الطبقة، الدولة، لا الفرد، القيمة العليا(55).

---

(54) علي الدين هلال، مفاهيم الدمقراطية في الفكر السياسي الحديث، بحث في: سعد الدين إبراهيم وآخرون، ازمة الدمقراطية في الوطن العربي "ندوه"(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢)، ص٣٩.

(55) المصدر نفسه، ص٤٠.

ISSN : 2410-1818

في السياق ذاته يؤكد الفيلسوف الإنجليزي "برتراند رسل" في كتابه "تاريخ الفلسفة الغربية" أن الليبرالية المبكرة كانت " نتاجا لانجلترا وهولندا، وأنها تميزت بخصائص معينة"، فقد كانت مناضلة من أجل التسامح الديني، وكانت بروستانتية ولكن من النوع المتحرر لا المتعصب، وكانت تحبذ نشأة طبقة وسطى بدلاً من الملكية والارستقراطية، وتكنُّ احتراماً كبيراً لحقوق الملكية، كما كانت تميل نحو ديمقراطية تلطفها حقوق الملكية. وكانت كذلك متفائلة، فعالة، فلسفية. وبالجملة كانت معارضة لكل شيء ينتمي للعصور الوسطى في الفلسفة وفي السياسة معاً، والسبب، برأيه، أن " النظريات الوسيطة استخدمت لإقرار سلطات الكنيسة والملك، لتبرير الاضطهاد ولتعويق نشأة العلم"[56]، أما الطابع المميز للحركات الليبرالية كلها فهو، برأيه، النزعة الفردية[57]، سواء في الامور العقلية أو في الاقتصاد. لقد ساد هذا الشكل من الليبرالية انجلترا في القرن الثامن عشر، كما سيطر على الموسوعيين الفرنسيين، أما أعظم نجاح لها فكان في امريكا، حيث ظلت دون أن يعوقها الاقطاع ولا دولة الكنيسة[58].

في الإطار ذاته يشير"جورج سباين" إلى أن الليبرالية المبكرة كانت حركة ضخمة وأن تطورها الأكبر حدث في انجلترا، أما في المانيا فأنها لم تتغلغل في أعماق الفكر الشعبي، إذ ظلت أكاديمية في الغالب، وفقهية أكثر منها سياسية [59]، فيما كانت الفلسفة والعلوم الفرنسية، برأي سباين نفسه " منطوية على نفسها نسبياً، وفي القرن الثامن عشر عندما تصلبت الديكارتية وصارت نوعاً من الفلسفة الكلامية، فأنها أزيحت عن قصد لتحل محلها فلسفة لوك وعلوم نيوتن [60]. "ويذكر سباين أنه "بفضل إقامة فولتير في انجلترا فيما بين ١٧٢٦ و ١٧٢٩، وإقامة مونتسكيو بها عشر سنوات بعد ذلك، أصبحت فلسفة لوك أساس حركة التنوير الفرنسية، وأصبح الإعجاب بالحكم الانجليزي الفكرة الأساسية لليبرالية الفرنسية، ومنذ ذلك الحين فصاعداً كان الاتجاه الجديد للأفكار هو القاعدة العامة للتأمل الفلسفي والسيكولوجي"[61].

---

(56) برتراند رسل، تاريخ الفلسفة الغربية، ج٣، ترجمة د .محمد فتحي الشنيطي الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧ (مصدر سابق)، ص١٦١.

(57) المصدر نفسه، ص١٦٢.

(58) المصدر نفسه، ص١٦٤.

(59) جورج سباين، مصدر سابق، ص١٦٨.

(60) المصدر نفسه، ص١٩.

(61) المصدر نفسه، ص٢٠.

ISSN : 2410-1818

أما الأستاذ ا.م.جود فيرى أن أول من بسط الفردية في الصورة التي ظهرت بها في القرن التاسع عشر هو"بنتام" و" جيمس ميل " ، ثم تلقت التعبير الكامل حوالي منتصف القرن في مؤلفات "هربرت سبنسر" و"جون ستيوارت ميل" [(62)]، وفي رأي جود أيضا أن" أوفى بيان لخصائص المذهب الفردي في القرن التاسع عشر هو ما نجده في مؤلفي جون ستيوارت ميل، "عن الحرية"، و"الحكومة النيابية"[(63)].

في كل الأحوال، تبقى الإشارة إلى أن الليبرالية المبكرة إذا كانت قد وصمت في مراحلها الأولى بأنها ايديولوجية الطبقة المتوسطة، فأنها بالواقع تطورت- كما يقول سباين- إلى " فلسفة مجتمع قومي، مثله الاعلى حماية مصالح جميع الطبقات وصيانتها"[(64)].

ثانيا: المفهوم السياسي

إذا كانت الدراسات الفكرية الغربية حول مفهوم الحرية في عصر النهضة الأوربية قد غلب عليها الطابع الفلسفي الميتافيزيقي، فإن الفكر السياسي الذي ظهر في العصور اللاحقة، قد أدرك العلاقة العميقة بين الحرية الفردية والحرية السياسية الاجتماعية وحقيقة أن حرية الفرد غير مستقلة عن حرية الجماعة التي ينتمي إليها وبالتالي غير مستقلة عن مفهوم النظام السياسي.

وبرأي أحد الباحثين، إن الظروف الإجتماعية والسياسية التي عاناها أفراد البشر أسهمت في "سحب الحتمية الميتافيزيقية من المستوى الوجودي الذاتي إلى المستوى السياسي الاجتماعي"[(65)].

لقد أكد كثير من فلاسفة الليبرالية بأن الحرية معنى يدور في فلك السلطة وإن " الحرية كمعنى لا يمكن تحديده إلا في مواجهة السلطة"[(66)]، وأن "تعريفاً واقعياً للحرية لابد أن يبدأ في ضوء علاقتها بالسلطة"[(67)].

كان روسو، على سبيل المثال، قد أوضح بأن مشكلة الحرية " ليست مجرد مشكلة ذاتية نابعة من نفس الإنسان، وإنما هي مشكلة اجتماعية في المقام الأول"، وأنها، من ثم، تخضع للقوى التي تخضع لها سائر العلاقات الاجتماعية، فلما كانت سلطتا الدولة والمجتمع هما أكبر هذه القوى

(62) ا.م.جود، النظرية السياسية الحديثة، ترجمة عبدالرحمن صدقي ابوطالب(الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة،٢٠١٢)، ص.٢٩

(63) المصدر نفسه، ص٣٠.

(64) جورج سباين، مصدر سابق، ص١٧٠.

(65) محمد فيصل يفان، مصدر سابق.

(66) د.محمد فتحي القرض، مصدر سابق، ص٢٨.

(67) د.عصفور، مصدر سابق، ص ١٦٣،١٦٤.

ISSN : 2410-1818

وجب أن يجري البحث عن طبيعة الحريات في نطاقين: أحدهما النطاق السياسي الذي يضم الفرد والدولة والآخر النطاق الاجتماعي الذي يضم الفرد والمجتمع[68].

كما أن" فولتير" كان هو الآخر قد رأى بأن مشكلة الحرية ليست نظرية فقط، وإنما هي قبل كل شيء عملية، فأن تكون حراً يعني أن تعرف حقوق الإنسان، وأن تعرف هذه الحقوق يعني أن تدافع عنها، ومن ثم فأن " الحرية توجد حيث يكون الشخص مستقلا عن كل شيء فيما عدا القانون"[69].

وفقاً لذلك، سنسعى هنا إلى الحديث عن المعنى السياسي القانوني لمفهوم الحرية كما قصدته الليبرالية في صورتها الكلاسيكية المبكرة. ولكن قبل الحديث في ذلك، يحسن الاشارة أولاً إلى المبادئ الأساسية للفلسفة الليبرالية، إذ الحرية الليبرالية تتحدد، في الواقع، في مواجهة السلطة من ناحية، وفي ضوء المبادئ الأساسية لليبرالية ذاتها من ناحية اخرى.

على ذلك، وبصرف النظر عما قد يكون احتوته الرؤى النظرية للفلاسفة والمفكرين من تباينات واختلافات، يمكن إجمال المبادئ العامة للفلسفة الليبرالية في الآتي:[70]

---

(68) عصفور، مصدر سابق، ص ل.

(69) المصدر نفسه، ص١٨.

70 () بخصوص هذه المبادئ أنظر :عصفور، المصدر نفسه، ص٩-١٠، وكذلك المحامي، مصدر سابق، ص٧٣.ايضا محمد السنوسي، مفاهيم وضوابط حول الحقوق والحريات.www.Islam Onlin تاريخ الوصول١٥ سبتمبر٢٠١٩. ونشير هنا الى أن المفكرين الغربيين وفقهاء القانون قدموا تقسيمات مختلفة للحريات والحقوق، نذكر منها الامثلة الاتية:

* قسمها "ايزمان " الى:
– حرية فردية مادية(كسلامة البدن، حق الامن، الملكية، التجارة، الصناعة، حرمة السكن، سرية المراسلات).
– وحريات معنوية(حرية العقيدة، الراي، الاجتماع، الصحافة، التعليم، تكوين الجمعيات).
* وقسمها " دوجي " الى ما اسماه:
– الحريات السالبة، وهي تشكل قيودا على الدولة.
– والحريات الايجابية، وهي التي تتضمن خدمات تقدمها الدولة للمواطنين.
* كما قسمها "بلانتي" الى:
– حريات فردية (كحرية الحياة الخاصة، حرية العقيدة، الراي، العمل).
– حريات جماعية (كالمشاركة السياسية، تكوين الاحزاب والنقابات).
* ومن التقسيمات الشائعة أيضاً تقسيمها الى :
– حقوق وحريات تقليدية تتقرر للفرد بصفته كائناً مجرداً، أي لكونه انساناً.
– حقوق اجتماعية-اقتصادية، وهذه تتقرر للأفراد بوصفهم اعضاء في جماعة منظمة.
* وثمة من قسمها الى خمسة اقسام:
– حريات فكرية (كحرية الراي، التعليم، الصحافة، الاجتماعات، وتكوين الجمعيات.
– حريات مادية (كحق الحياة، حق الامن، حرمة السكن).
– حريات اقتصادية (كحرية الملكية، حرية التجارة، حرية الصناعة).
– حريات إجتماعية (كحق العمل وما يتفرع منه من حقوق).

ISSN : 2410-1818

- تقديس الفرد ومنحه قيمة في ذاته ولذاته، فكل فرد يعد وحدة ادبية قائمة بذاتها.
- الفرد أسبق من المجتمع والدولة وأسمى منهما.
- سمو الفرد على المجتمع والدولة يستتبع أن تكون الأولوية للفرد عليهما.
- الفرد غاية في ذاته لا وسيلة.
- يمتلك الفرد حقوقاً اساسية معينة مستمدة من إنسانيته، وهي لذلك حقوق مقدسة وليست مجرد مصالح مشروعة، وهذه الحقوق لا تكفل للفرد حرية كرامته فحسب، وإنما تكفل له أيضاً ممارسة موهبته العقلية في التمييز بين الخير والشر.
- المساواة "القانونية" بين الأفراد.
- الفرد هو هدف المجتمع والدولة وغايتهما النهائية، فالفرد لم يوجد لخدمة الجماعة أو الدولة، بل وجدت الجماعة والدولة لخدمته، فما المجتمع والدولة إلا أداة لخدمة الفرد وحمايته وحفظ حقوقه.
- وجوب وجود حريات أساسية يرتكز عليها المجتمع الديمقراطي، أهمها حريتا الرأي والعقيدة والحرية الشخصية وحق الملكية.
- الحريات والحقوق الفردية مقدسة، وتستمد قدسيتها من قدسية الفرد ذاته وماله من قيمة في ذاته ولذاته وبما يتمتع به من حقوق وحريات لصيقه بذاته بوصفه إنساناً.
- الحريات والحقوق هي غاية النظام السياسي، فما النظام إلا وسيلة لتحقيق غاية أساسية هي كفالة الحرية للفرد .

بالعودة إلى مفهوم الحرية كما رأته الليبرالية المبكرة، ولأنه من الصعوبة بمكان الحديث عن تعريف محدد للحرية، التي لا تطلق على شيء محدد متعين، إذ هي " اسم يشير إلى محصلة

– حريات سياسية (كحق التعبير والراي، حرية تشكيل الاحزاب والتنظيمات السياسية، حق المشاركة في الحكم، حق الإقتراع والترشح للمناصب).حول هذه التقسيمات وغيرها انظر : د.احمد جلال حماد المحامي، حرية الراي في الميدان السياسي في ظل مبدأ المشروعية (دار الوفاء، المنصورة، ١٩٩٧)، ص ٣٥-٤١.وكذلك د.محمد أحمد مفتي و د.سامي الوكيل، النظرية السياسية الاسلامية في حقوق الانسان الشرعية،سلسلة كتاب الامة٢٥(رئاسة المحاكم الشرعية بدولة قطر، الدوحة، ١٤١٠ه)، ص٤٣.

ISSN : 2410-1818

مفردات كثيرة كل مفرد منها مأخوذ على حدة ليس حرية"[71]، فإنه يمكن الحديث، عوضاً عن ذلك، عما يمكن عدها خصائص أو محددات عامة لمفهوم الحرية الليبرالي، وعلى النحو الآتي:

1- الحرية تتحدد في مواجهة السلطة :

فكما تقدم الحديث، لقد نظر مفكرو الليبرالية وفلاسفتها إلى الحرية على أنها، قبل كل شيء، قضية عملية تتعلق بحياة الفرد في إطار المجتمع والدولة وليست فقط مسألة ذاتية ميتافيزيقية متعلقة بإرادة الفرد وخياراته الذاتية وتصرفه الفردي بعيداً عن الجماعة التي هو جزء منها .

لا شك أن كتابات John Stuart Mill "تكتسب أهمية خاصة في الفكر الليبرالي، بوصف"Mill" هو المنظر الأهم لليبرالية الكلاسيكية، وكتاباته هي أوفى الكتابات الغربية عنها. لقد استهل Millكتابه"On Liberty" بالقول "أن الصراع بين الحرية والسلطة هو أحد الصفات الأكثر وضوحاً في أجزاء التاريخ المألوفة لدينا منذ القدم"[72]. وتبعاً لذلك فإن موضوع كتابه، كما يقول، ليس هو ما يسمى بحرية الإرادة، بل "إن موضوعه هو الحرية المدنية أو الاجتماعية: طبيعة وحدود السلطة التي يمكن أن تمارس، بشكل شرعي، على الفرد من قبل المجتمع"[73].

ويشير"ميل" في كتاب آخر له (كتاب: أسس الليبرالية السياسية)، إلى النزاع بين الحرية والسلطة في عصور متقدمة وأطرافه وأشكاله، ثم يقرر أنه " كانت غاية الوطنيين أن يضعوا حدوداً لسلطة الحاكم التي يمارسها على المجتمع، وكان تقييد الحاكم على هذا النحو هو ما يعنونه بالحرية"[74]. أما كيف حاولوا ذلك، فيذكر أنهم حاولوا بطريقتين، الأولى: الحصول على اعتراف ببعض التحصينات، وهي التي تسمى بالحقوق السياسية أو الحريات السياسية. والطريقة الثانية، والتي بحسب "ميل" نفسه، لم تظهر إلا في عصور متأخرة، هي "إقامة الضوابط الدستورية التي

(71) د.زكي نجيب محمود، مصدر سابق،ص٦٧. تجدر الاشارة إلى أن د.زكي يشبّه مصطلح الحرية بمصطلح المباراة، فكما ان اسم الحرية لا يطلق على شيئ محدد متعين، بل هو اسم يشير الى محصلة مفردات كثيرة، كل مفرد منها مأخوذ على حدة ليس حرية، فكذلك-يقول د.زكي- كلمة مباراة في كرة القدم مثلا، فليس هناك شيئ معين مفرد يكون هو المباراة، فكل لاعب من اللاعبين وهو على حدة ليس مباراة، اذ المباراة هي محصلة جزئيات من افراد ونشاطهم الحركي. والى جانب اللاعبين، في فريقين متنافسين، هناك ملعب، حكم، كرة، قواعد...وجزئيات كثيرة توشك ان تستعصي على الحصر. انظر: المصدر نفسه، ص ص ٦٧-٦٨.

(72) John Stuart Mill, On Liberty, London:Longman,Green,Longman,Roberts & Green, p7.

(73) The same source, p7.

(74) جون ستيوارت ميل، أسس الليبرالية السياسية، مصدر سابق، ص١١٧-١١٨.

ISSN : 2410-1818

يصبح فيها رضا الناس- أو هيئة ممثلة لهم- شرطاً لازماً لإقرار الاعمال الهامة التي تقوم بها السلطة الحاكمة"[75].

أن الحرية، بنظر الفكر الليبرالي، معنى يدور في فلك السلطة، وإن " تعريفاً واقعياً للحرية لابد أن يبدأ في ضوء علاقتها بالسلطة"[76].

من غير شك، يعني ذلك، بين ما يعني، بأن المعضلة الاساسية التي يواجهها الفرد والمجتمع على السواء، في كل العصور، هي معضلة التوازن بين الحرية والسلطة. وبهذا الخصوص قد لا يكون غريبا أن يرى "فرانسيس فوكوياما" في كتابه "بناء الدولة" أن مهمة علم السياسة الحديث" كان ولايزال تدجين سلطة الدولة، وتنظيم ممارساتها في ظل حكم القانون، وتوجيه نشاطها نحو أهداف تعتبر شرعية بنظر الشعوب التي تحكمها"[77]. غير أن المشكلة بنظره تكمن في أن "الحاجة إلى تقليص دور الدولة في بعض المجالات كان يجب أن يتزامن مع تقوية دورها في مجالات اخرى"[78].

2- **الحريات والحقوق طبيعية:**

يؤمن الفكر الليبرالي بأن الفرد أسبق في الوجود من الجماعة السياسية، ومعنى ذلك أن الفرد هو الذي أوجد الدولة لا العكس، وبالتالي فإن حقوقه أسبق في الوجود من وجود الدولة، اذ هي حقوق اكتسبها بالمولد، فقبل وجود المواطن وجد الإنسان. يقول جون لوك في كتابه " رسالتان في الحكم " يولد كل فرد وله حقان، الأول: حق حرية التصرف بشخصه الذي لا سلطة لأحد عليه قط، بل له وحده حق التصرف الحر به، والثاني: حق وراثة مال أبيه هو وإخوته، قبل أي إنسان آخر"[79]. والدولة هي العملية الخلاقة التي قام بها أفراد متساوون وأحرار للانتقال من حال الفوضى إلى حال الاستقرار والتنظيم. من هنا تصبح العلاقة السياسية بين الفرد والدولة علاقة مباشرة. ولا ينسجم مع هذه العلاقة المباشرة الفردية وجود ما يسمى بالسلطة التي كانت في الغالب تقف عقبة أمام هذه العلاقة المباشرة[80]. تبعاً لذلك، تعتبر حرياته وحقوقه حقوقاً وحريات طبيعية، ثابتة له،

(75) المصدر نفسه، ص١١٨.

(76) عصفور، مصدر سابق، ص١٦٣-١٦٤.

(77) فرنسيس فوكوياما، بناء الدولة، ترجمة مجاب الامام (العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧)، ص٤٢.

(78) المصدر نفسه، ٤٧.

(79) John Lock, Two Treatises Of Government ,London: Ms Master University, 1988.p257.

(80) د.المحامي، مصدر سابق، ص٧٣.

ISSN : 2410-1818

صيقة به، ولا يمكن التنازل عنها أو المساس بها، (والمقصود بها الحقوق الطبيعية الأساسية)، فهي مجالات محجوزة للأفراد، وليس للدولة المساس بهذه المجالات كأن تصدر تشريعات من شأنها المساس بها وايذائها إلا بالقدر الذي يتطلبه حماية حقوق الأفراد الآخرين[81].

3- الحرية مفهوم سياسي قانوني:

الحرية في مضمونها الغربي سواءً الليبرالي أو الاشتراكي تمثل التحرر من " سلطة " ما[82]. غير أن الخلاف بين المفهومين الليبرالي والاشتراكي هو في فهمهما لطبيعة السلطة وطبيعة الحرية، ففي حين اعتبرت الاشتراكية السلطة، ومن ثم الحرية، ذات مضمون إقتصادي أو اجتماعي [83]، ما يعني بأن الحرية لديها هي تحرر الإنسان في نطاق المجتمع من طغيان السيطرة الإجتماعية للمتمولين، فإن الليبرالية في أصولها التقليدية قد نظرت إلى السلطة على أنها ذات مضمون سياسي- قانوني، فالسلطة بنظرها هي سلطة الحكم السياسية، ومن ثم فانها تنظر إلى الحرية من زاوية العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وتعني الحرية، من ثم، تحرر الإنسان المحكوم من استبداد سلطة الحكم السياسية [84]، وترى أنها لا تتحقق إلا بتوفير ضمانات سياسية وقانونية للمحكومين تحول دون استبداد الحكام بهم[85]. علاوة على ذلك، إن الليبرالية، في أساس نشأتها، كانت بالحقيقة مذهب الطبقة البرجوازية الأوربية في صراعها مع الحكم المطلق وملوك الاستبداد، ولذلك " فقد كانت الحرية بالنسبة لهذه الطبقة تعني وضع قيود على سلطة الدولة"، أي تقييد سلطتها ووضع الحرية في مكانة أعلى من السلطة [86].

4- ضرورة الديمقراطية الليبرالية:

في علاقة الحرية بالديمقراطية، يرى الليبراليون بأن الحرية هي جوهر النظام الديمقراطي، وهي بهذا الوصف تُخضِع السلطة الديمقراطية لهيمنتها، وكما أن القواعد الدستورية تعد أسمى من القواعد التشريعية، فكذلك تعد مبادئ الحرية أعلى مكانا من وسائل الديمقراطية وأوضاعها وأشكالها، فإذا تعارضت المبادئ الديمقراطية مع الحرية وجب تغليب الحرية، لأن الحرية هي غاية

(81) عصفور، مصدر سابق، ص١٦٣.

(82) المصدر نفسه، ص١٧٢.

(83) المصدر نفسه، ص١٦٣.

(84) ا.م.جود، مصدر سابق، ص٦٦، وكذلك عصفور، المصدر نفسه، ص١٦٥

(85) د.المحامي، مصدر سابق، ص٧١.

(86) السنوسي، مصدر سابق.

ISSN : 2410-1818

النظام الديمقراطي، ومبادئ الديمقراطية كلها وسائل لغاية أساسية هي كفالة الحرية للفرد وللجماعة ولا يجوز للوسائل أن تعطل الغايةَ كما لا يجوز تغليب الشكل على الجوهر [87] .

والديمقراطية التي يؤمن بها الفكر الليبرالي ويرى فيها ضماناً للحرية هي فقط تلك التي تسمح بالتعدد الفكري والسياسي وتمنح الفرد مساحة واسعة للمشاركة والمفاضلة بين الخيارات المختلفة، ما يعني أنها فقط ذلك التطبيق الذي أخذت به الأنظمة الليبرالية الغربية والمعروف "بالديمقراطية الليبرالية"، فضماناً لتمتع الفرد بحرياته وحقوقه الأساسية ولأجل استمرارها يجب أن يكون في مقدوره الدفاع عنها ويكون ذلك بتمتعه بحق المشاركة في اتخاذ القرار، والمشاركة " لا تعني فقط عملية تصويت دورية، ولكنها تعني أيضاً تعدد مواقع ومستويات إتخاذ القرار"[88].

تقوم" الديمقراطية الليبرالية" على أساسين فلسفيين: الأول هو تعظيم المنافع الفردية، والثاني هو تعظيم القدرات الفردية [89]. على مستوى التطبيق قامت النظم الديمقراطية الليبرالية على عدة أسس، أولها: التعددية السياسية والفكرية التي تتمثل في تعدد الأحزاب السياسية وتداول السلطة وكذلك تعدد الآراء والمذاهب والعقائد والأهداف والمواقف والمصالح. ثانيها: أن القرار السياسي هو ثمرة للتفاعل بين كل القوى السياسية ويقوم على المساومة بين هذه القوى والوصول إلى حل وسط منصف بوسيلة سلمية. ثالثها: إحترام مبدأ الأغلبية كاسلوب لاتخاذ القرار من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة مع وجود ضمانات لحفظ حقوق الأقلية. رابعها: المساواة السياسية التي تمثل أساساً في إعطاء صوت واحد لكل مواطن. خامسها: الدولة القانونية، وأهم عناصرها وجود دستور والفصل بين السلطات وخضوع الحكام للقانون وتنظيم الرقابة على الحكام [90].

علاوة على ذلك، لا تتدخل الدولة الليبرالية في الأهداف التي يسعى المرء إلى تحقيقها أو القناعات والمثل، ولكنها تضع القيود على الوسائل التي يجوز أو لا يجوز استخدامها، فهو نظام يقوم على الحياد تجاه الاهداف والقيم والمثل "حياد قيمي"، وعلى عدم الحياد تجاه الوسائل، ذلك أن حرية التعبير تختلف كثيراً عن حرية التفكير، و" الأفعال يجب أن لا تكون حرة كالآراء"، وتبعا لذلك تقتصر المحاسبة وينحصر العقاب على الوسائل والأفعال دون الآراء والاهداف والتفكير والقيم [91].

(87) د.علي الدين هلال، مصدر سابق، ص٣٨-٣٩.

(88) المصدر نفسه، ص٤٠.

(89) المصدر نفسه، ص٣٨.

(90)عصفور، مصدر سابق، ص١.

(91) د.المحامي، مصدر سابق، ص٧٢.

ISSN : 2410-1818

في الإطار ذاته، يؤكد "جورج سباين" ان المعارضة المنظمة جزء لازم للحكومة الليبرالية، كما لابد، بنظره، من وجود مؤسسات دستورية، ومجتمع متضامن مهتم بالمصلحة العامة، وأن يكون السكان متعلمين بصفة عامة، وأن تتوافر درجة من الخبرة في ادارة المؤسسات [92].

5- حرية مسؤولة:

ولا يعني ما تقدم بأن المذهب الفردي ينظر إلى فكرة الحرية على أنها تلك المطلقة المعفاة من كل قيد، فهذه الحرية التي من هذا القبيل، بنظر المذهب، ليست سوى الفوضى وتؤدي في النهاية إلى تهديد أمن المجتمع وفرض إرادة الأقوى.

وبتعبير"جون لوك" في كتابه "في الحكم المدني"، "يبتدئ الطغيان حيث تنتهي سلطة القانون." أكثر من ذلك، يذهب "لوك" إلى أن " كل من يتجاوز السلطة التي قلده إياها القانون، من أولي الأمر، ويستخدم القوة التي انتهت إليه، من أجل فرض أحكام لم يجوزها القانون على أبناء الشعب، لم يعد حاكماً بالمعنى الأصيل"[93].

إن الحرية التي يتحدث عنها المذهب الليبرالي هي الحرية المسئولة المنضبطة بقيم موضوعية يستخلصها العقل من الطبيعة البشرية أو طبيعة الاشياء. على أن الفرد لا يجوز أن يخضع إلا لسلطة غير شخصية وموضوعية ودائمة [94] بكلمة أخرى، الحرية المعنية هنا هي" الحرية المنظمة"، والذي ينظم الحرية هو القانون، فهي" الحرية المنظمة بالقانون" أو" الحرية في ظل القانون"، وبتعبير " فولتير" ان الحرية " توجد حيث يكون الشخص مستقلاً عن كل شيء فيما عدا القانون"، فمنعاً لوقوع الفوضى يتوجب احداث الإنسجام والتوافق بين الحق والواجب من خلال بعض القيود الإستثنائية التي يقررها القانون، غير أن القانون له مفهومه الخاص في هذا الشأن، فهو يصدر من السلطة ما يعني أنه يجب أن تكون محايدة وغير مستبدة، فالقوانين العادلة إنما تصدر عن الحكومة المقيدة لا المستبدة، والمعنى النهائي ان المذهب الحر يتدخل ويحدد، إلى حد كبير، نظام الحكم ذاته، ما يعني أن النظام السياسي في الدولة يتأثر هو أيضاً بمبادئ المذهب الحر تأثراً كبيراً [95].

من جميع ما تقدم نستطيع القول بأن مفهوم الحرية في الليبرالية الكلاسيكية قد تركز في معنيين أساسيين:

- الحرية بمعنى استقلال الفرد إزاء السلطة وقدرته على التصرف"الحرية المدنية".

(92) جورج سباين، مصدر سابق، ص٢٥٩.

(93) جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة ماجد فخري (اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، ١٩٥٩)، ص٢٦٥.

(94) عصفور، مصدر سابق، ص١٨.

(95) المحامي،مصدر سابق، ص٧٢-٧٥.

ISSN : 2410-1818

- الحرية بمعنى مساهمة الفرد في حكم الدولة، أي الديمقراطية أو (الحرية السياسية). ودولة المذهب الحر تحاول أن تحقق الحرية في المعنيين معاً.

وهنا يلاحظ بأن هاتين الحريتين قد تحالفتا طوال فترة طويلة بغرض تقويض أنظمة الحكم المطلق، وخلال ذلك لم يظهر بينهما في البداية أي تعارض، ولكن بعد أن تم لهما تقويض الحكم المطلق صار التعارض بينهما متوقعاً. وفي معالجة هذا التعارض، فإن دولة المذهب الحر لم تتردد في أن تحله لصالح الحرية وحدها.

فالحريتان السابقتان ليستا على قدم المساواة، اذ أن أحداهما وسيلة بينما الأخرى هدف وغاية، فالحرية المدنية – وهي التي تعني الاستقلال – هي الهدف والغاية، فيما الحرية السياسية – والتي تعني المشاركة في السلطة – ليست سوى وسيلة للوصول إلى هذه الغاية. علاوة على ذلك، فإن الحقوق السياسية ليست لها قيمة في ذاتها وإنما تستمد قيمتها من كونها ضمانات للأفراد تقوي من تمتعهم بالحرية المدنية وتقيهم اعتداء السلطة عليها. وعلى ذلك فالحقوق السياسية ليست حقوقاً بالمعنى الدقيق وإنما هي في الحقيقة وظائف تزاول لتحقيق المصلحة والهدف المشترك، ولذلك فإنها، بنظر البعض، لا تمنح إلا لأصلح الناس وأكثرهم قدرة على استعمالها فيما أُعدت له. والواضح أن هذا التفسير الذي تذهب اليه دولة المذهب الحر يجعل " المواطن" في خدمة " الإنسان "، إذ يجعل الحقوق السياسية التي يعترف بها للمواطن مخصصة لتحقيق الحريات الفردية التي يعترف بها للإنسان بحكم كونه إنسانا[96].

المبحث الرابع

الليبرالية الجديدة ومفهوم الحرية: المفهوم الاجتماعي

منذ القرن التاسع عشر تقريبا دخلت على مفهوم الحرية الليبرالي الكلاسيكي تعديلات غيرت من مضمونه تغييراً كبيراً حتى صار بمثابة ليبرالية جديدة مختلفة إلى حد كبير في مضمونها عن الليبرالية المبكرة.

بهذا الشأن يذكر ا.م.جود في كتابه " النظرية السياسية الحديثة أن الفردية إذا كانت قد سادت القرن التاسع عشر، فانها من عام ١٨٨٠ فصاعداً بدأ سلطانها يتضاءل، وفي نهاية القرن كانت النظرية المطلقة للدولة قد تغلبت عليها إلى حد كبير[97].

(96) المصدر نفسه، ص٧٤.

(97) ا.م.جود، مصدر سابق، ص٢٩.

ISSN : 2410-1818

والواقع أن المجتمعات التي أخذت بالنظام الرأسمالي وجعلت من مبادئ الحرية الاقتصادية دعامة أساسية له وحلمت بالثراء في ظله، أخذت تضيق بالنظام مع ظهور التغيرات التي أدخلتها عليه الثورة الصناعية بصورة خاصة.

يذكر أحد الباحثين أن النظام الاقتصادي الحر يقوم على دعائم ثلاث هي: الملكية، حرية التعاقد، المنافسة الحرة. على أن الذي حدث، في واقع الأمر، كان مغايراً لما تفتضيه هذه الدعائم الثلاث، فحرية التعاقد أصابتها ضربات متوالية عندما وجدت الملايين من الأيدي العاملة نفسها في حالة بطالة، كما أن مبدأ المنافسة الحرة أصابته الضربات نفسها - باتجاه الرأسماليين إلى التكتلات الاقتصادية وإقامة المنشآت الرأسمالية والشركات الضخمة - وكانت النتيجة الحتمية أن هذه المجتمعات، وعلى رأسها طبقة العمال، وجدت نفسها في ظل النظام الرأسمالي، محرومة من الحقوق الإقتصادية والإجتماعية بصورة شبه كلية. إزاء ذلك آمنت المجتمعات الغربية بأن فلسفة المذهب الحر في صورتها التقليدية لم تعد قادرة على حل مشكلاتها الخطيرة وتلبية أحلامها في الثراء والملكية، وكان طبيعيا أن يتغير من ثم مفهومها للحرية ذاتها.

على أن الإحساس بضرورة تعديل وتطوير مفهوم الحرية لم يقتصر على الفئات المحرومة، بل طال الدولة الليبرالية نفسها، فمنذ منتصف القرن التاسع عشر تقريباً أحست الدولة الليبرالية بضرورة تعديل وتطوير مفهوم الحرية، وبلغ هذا الإحساس ذروته في النصف الأول من القرن العشرين، لينتهي الأمر بالفعل إلى تطور المذهب الفردي في القرن العشرين ومعه تطور مركز الدولة من السلبية إلى الايجابية إزاء الحريات العامة والحقوق الفردية [98].

إجمالاً، لقد تطور مفهوم الحرية في مستوين رئيسيين:

الأول: مستوى استقلال الفرد عن الدولة

فالحرية بمعنى استقلال الفرد وعدم تدخل السلطة في نشاطه لم يعد كما كان قبلاً، بل صار ينظر إلى تدخل الدولة في النشاط الفردي بوصفه أمراً لازماً للحفاظ على حقوق الفرد وحرياته وتحريراً له من نفوذ الأفراد الآخرين والقوى والمراكز الاقتصادية المختلفة [99]. وبكلمة اخرى لقد تطور معنى الحرية بانتقالها إلى المجال الإجتماعي بعد أن كانت محصورة في النطاقين السياسي والقانوني، ذلك أن الفقه والنظام الغربيين المعاصرين سلّما بتأثير الأوضاع الاقتصادية في الحرية، ما يعني أنه تطورٌ سار في اتجاه يقترب من النظرية الاشتراكية، حيث اضطرت الديمقراطيات – في

(98) المحامي، مصدر سابق، ص٧٥-٧٨.

(99) المصدر نفسه، ص٧٨.

ISSN : 2410-1818

سبيل صد التيار الاشتراكي – إلى الاعتراف بحقوق اجتماعية تفرض على الدولة التزامات إيجابية[100].

هذا المعنى الجديد للحرية لا يكفي لكي يكون الفرد حراً أن تقرر له هذه الحرية بنصوص في القانون، بل يجب أن تتهيأ له من الوسائل المادية والظروف الاقتصادية الملائمة ما يجعله قادراً على ممارسة هذه الحرية. لقد أثبتت التجربة، على الأقل في المجتمع الرأسمالي الذي تتفاوت فيه أوضاع الطبقات تفاوتاً كبيراً، أنه كثيراً ما تطغى على مضمون الحرية وسيلة التنفيذ المادية والتي كان مفروضاً أن تكون مجرد أداة. وبالنظر إلى ذلك لربما لم يعد هناك مفكر له وزن في العالم الغربي يستطيع أن ينكر أن أحد العناصر الأساسية التي تتكون منها الحرية العامة هو عنصر اقتصادي أو اجتماعي حتى بالنسبة للحريات التي تبدو منقطعة الصلة بالأوضاع الاقتصادية لالتصاقها بشخص الإنسان"[101].

والواضح أن هذا الفهم الجديد للحرية نتج عنه بالضرورة تغيير أساسي في النظر إلى علاقة الحرية بالسلطة، فبعد أن كانت الحرية تعتبر بمثابة وقاية للفرد ضد تدخل الدولة في النشاط الفردي، وبعد أن كانت تفرض على الدولة التزاماً سلبياً بعدم التدخل، صارت، أي الحرية، بمثابة حماية للفرد ضد القوى الاقتصادية والإجتماعية التي تضغط على تصرفاته لتخضعه لها، ما يعني أن الحرية صارت تفرض على الدولة التزاماً إيجابياً بالتدخل في الميدان الاقتصادي والاجتماعي لتعين الفرد على التحرر.

الثاني: مستوى مساهمة الفرد في السلطة

فنتيجة لامتداد عمل السلطة إلى مجالات كثيرة كالإقتصاد والإجتماع، فقد تطلب ذلك أنّ على الشعب أن يسيطر على السلطة في مجالاتها الجديدة، فالديمقراطية، بهذا المعنى، لا تقتصر على مجال السياسة فقط، بل تطال المجالات الأخرى، الأمر الذي يسمح بوجود أنواع أخرى من الديمقراطيات، كالديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية [102].

في السياق ذاته، يشار إلى أنَّ هذا التطور في مفهوم الديمقراطية قد تردد كثيراً في الجمعيات التأسيسية التي أنتخبت بعد الحرب العالمية الثانية، وأنَّه اتجاه أنتشر" في جميع دول المذهب

(100)عصفور، مصدر سابق، ص١٧٥.

(101) المصدر نفسه، ص٢٥٨.

(102) المحامي، مصدر سابق، ص٧٦-٧٨.

ISSN : 2410-1818

الحر مع اختلاف في الجرعة"، مع الأخذ في الحسبان أن الأمر بهذه البلدان لم يحسم تماماً حتى الآن، ذلك أنَّ "أحزاب اليمين تحاول الإبقاء على الافكار التقليدية بعكس احزاب اليسار"[103].

علاوة على ما تقدم، يمكن الاشارة إلى أنَّ الاتجاه الحديث قد اتسمت رؤيته للحرية والديمقراطية بالآتي:

- يرى أن الديمقراطية الإقتصادية والإجتماعية إمتداد طبيعي للديمقراطية السياسية، فهو إذ يحرر الفرد من الإستغلال الإقتصادي والهوان الاجتماعي يجعله قادراً على مزاولة الحقوق السياسية والتمتع بها.
- في حَلِّه لقضية التناقض بين السلطة والحرية، يفرق بين الحريات فيجعل من بعضها حريات أساسية ومن الأخرى حريات ثانوية، وفي ضوء ذلك يمنع السلطة من التدخل في الحريات الأساسية، كحرية الفكر وحرية التعبير ويبيح لها التدخل في مجال الحريات الثانوية، كالحريات الاقتصادية وحرية الصناعة .
- يؤكد بأن تطبيق الديمقراطية يجب ألا يكون على مستوى الدولة فحسب، بل يجب أن يمتد إلى مستوى وحدات الإدارة المحلية والمشروعات الإقتصادية العامة، فسيطرة الشعب على الإقتصاد في مستوى الدولة يتطلب أن تكون له السيطرة على مصادر السلطان الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى الأخذ بسياسة التأميم وسياسة التخطيط. وسيطرة الشعب على الاقتصاد على مستوى المشروع يتطلب إشراك المحكومين في إدارة المشروع نفسه، الأمر الذي يؤدي إلى إشراك العمال في مجالس الإدارة [104].

المبحث الخامس

ملاحظات نقدية

مع كل التطور الذي عرفته الليبرالية في القرنين التاسع عشر والعشرين، وعلى الرغم من التنازلات التي اضطر الرأسماليون إلى تقديمها مدفوعين بضغوط الثورة الاشتراكية والحركة النقابية وتيارات اليسار بوجه عام، إلا أنه يصعب القول بأن ذلك التطور طال المرتكزات الاساسية لليبرالية ونظامها الرأسمالي القائم، بوجه عام، على الإستغلال وهيمنة الأثرياء. تبعاً لذلك، يمكن القول بأنَّ الفلسفة الليبرالية لاتزال تعتريها عيوب ومآخذ كثيرة.

وأول ما يمكن ملاحظته بهذا الخصوص أن الاهتمام الغربي بالحقوق والحريات إنصرف، في مجمله، إلى تلك الحقوق والحريات الخاصة بالمواطن أساساً، وجاء في سياق بناء المجتمعات

(103) المصدر نفسه، ص٧٩.

(104) المصدر نفسه، ص ٨٠.

ISSN : 2410-1818

الغربية دولها الحديثة وأنظمتها السياسية. والمقصود أنَّ ثمة فجوة كبيرة، لا سيما في التطبيق، بين حريات المواطن الغربي وحقوقه وبين حريات الإنسان وحقوقه.

يذكر باحث معاصر أنه حتى في اللحظات التي يقر فيها الغربي للإنسان بحقوق، ويعقد المجالس والهيئات لصيانتها فهو" يكذب، فما يدعوه بالإنسان ليس هو غير المواطن". " أكثر من ذلك، " تكذب دساتير الغرب وتنافق إذ تدبَّج توطئتها بما تسميه وهماً أو خداعاً حقوق الإنسان أو المواطن". وفي رأيه أن غاية ما عمله الغربيون بخصوص حريات وحقوق الإنسان أنهم " كسوا مواثيق حقوق الإنسان بما يستر العورة من الضمانات الاجتماعية بالقياس إلى ماهم فيه مترفون من العيش" (105).

والواقع، أن ذلك يمكن عده واحداً من العيوب الجوهرية التي تمس الأصول الفلسفية العامة لليبرالية، ومن ثم رؤيتها لقضية الحرية سواءً في صورتها الكلاسيكية أو الحديثة، فذلك يشير إلى أن" السند الاساسي للحريات السياسية الاجتماعية في الغرب الرأسمالي أو الاشتراكي ليس الايمان بالإنسان فرداً أو جماعة كقيمة مطلقة تمثل مصدراً لحقوق وحريات"، وإنما تكريمه في " انتمائه لنسق تاريخي واجتماعي وثقافي معين إسمه الوطن أو الطبقة أو الجنس الأوربي"، وبكلمة أخرى، إن المحدد الأساس بل الوحيد للحريات والحقوق لا الله ولا الطبيعة الإنسانية ولا الحق الأزلي، كما ذكر أنجلز، إنما هو إله آخر يسمى موازين القوى... القوة المسيطرة، الثروة" (106)، وحتى هذه اللحظة لاتزال "موازين القوى هي المحدد للحقوق والحريات رغم التشدق بالحقوق الطبيعية" (107). أما مرجع ذلك فهو" أن الفكر الغربي في جوهره لا يقر بغير المادة وحركتها، مما يجعل هذا الكائن المسمى إنساناً لا يعدو أن يكون لحظة متقدمة في حركة تطور المادة.. أنه ظاهرة وليس ماهية" (108). ولأن الأمر هو كذلك ف"ليس هنالك ما يمنع من التراجع عن تلك التنازلات في صورة تغير موازين القوى لصالح المترفين والصقور"، بل إن " ذلك ما شرع في التحقق فعلاً بعد انحسار المد الماركسي ونفوذ النقابات" (109).

من جهة أخرى يلاحظ بأن جملة الحقوق أو الحريات في المجتمعات الليبرالية – على الرغم من كل التطور الذي شهدته – لا تزال، بوجه عام، شكلية أو سلبية تعطي الفرد إمكانات نظرية

(105) الغنوشي، مصدر سابق، ص٣٣-٣٢.

(106) د. علي الدين هلال، مصدر سابق، ص ٤١-٤٠.

(107) الغنوشي، مصدر سابق، ٣٣.

(108) المصدر نفسه، ص٣٤.

(109) المصدر نفسه، ص٣٣.

ISSN : 2410-1818

قانونية دون أن تمكنه من وسائل تحقيقها، فمن حق الفرد، على سبيل المثال، أن يعتقد ما يشاء وأن يفكر ويعبر ويمتلك وينتقل، ولكن كيف يتحقق له ذلك طالما أن الثروة والسلطة والثقافة تهيمن عليها فئة قليلة من المواطنين المساوين له نظرياً لا أكثر. والواقع أن ذلك يشير إلى أن الحريات الليبرالية كانت ولاتزال حريات برجوازية، ما يؤكد تأثرها بالملابسات التاريخية التي حفَّت بولادتها وولادة الاعلانات العامة لحقوق الإنسان والمواطن، ويتمثل أساساً بالصراع الذي دار بين الطبقة الجديدة (التجار وارباب الصناعة) من جهة، وملوك الاطلاق والاقطاع والكنيسة من جهة أخرى[110].

من جهة ثالثة، يمكن القول بأن بعض أهم المكاسب السياسية التي حققتها المجتمعات الغربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بدأت في الإنحسار في أيامنا، وهنا يمكن الإشارة إلى ما يقرره " أوليفر ليمان " في كتابه " مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين"، بأن النصف الأول من القرن العشرين أو ثلاثة أرباعه يعتبر" زمن الفقر الفكري الذي لم يسفر فيه التفكير السياسي الجاد عن أي شيء مهم" [111].

أما "مايكل دينغ " في كتابه " الثقافة في عصر العوالم الثلاثة"، فيرى أن الديمقراطيين في أيامنا هذه قد أسقطوا المساواة في الشروط من تعريفاتهم" ([112])، ومن مظاهر ذلك، بنظر دينغ، أن " كثرة الإنتصارات التي حققتها الدول الديمقراطية الجديدة عبر العقدين الماضيين دمرتها قوى الخصخصة الرأسمالية" [113]. وفي رأيه يتمثل التناقض في الدولة الديمقراطية في" أن توسيع المواطنة أنجز عبر التقليل من قيمة السياسي والحد من سلطات الجمهور[114]. ومن هنا لا غرابه، برأيه، أن "تصبح الديمقراطية والرأسمالية مترادفتين تقريبا" [115]. يتعلق الأمر هنا بما يمكن القول إنها شكوك كبيرة، في الفكر الغربي ذاته، حول قدرة الديمقراطية التعددية على تحقيق العدالة والتسامح، وبحسب " روبرت بول"، فأن "الديمقراطية التعددية، من حيث هي أعلى مراحل تطور الرأسمالية، مؤسسة على تعارض المصالح بين الجماعات الاجتماعية، وعلى تفوق جماعة على

(110) المصدر نفسه، ص٣٢.

(111) اوليفر ليمان، مستقبل الفلسفة في القرن العشرين، ترجمة مصطفى محمود محمد، سلسلة عالم المعرفة٣٠١(المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ٢٠٠٤) ص١١٧.

(112) مايكل دينغ، مصدر سابق، ص٢٦٦.

(113) المصدر نفسه، ص٢٧٧.

(114) المصدر نفسه، ص٢٧٦.

(115) المصدر نفسه، ص٢٦٥.

ISSN : 2410-1818

الجماعات الأخرى بحيث يمكنها فرض رأيها على الحكومة، ومن ثم تنتفي العدالة وينتفي التسامح "وفي الوقت ذاته " ليس في إمكان الديمقراطية التعددية إصلاح الحال لأنها عاجزة عن رؤية الشرور الناجمة عن النظام السياسي برمته" (116).

على ذلك، يمكن القول إذا كانت الليبرالية في عصر الأنوار قد ركزت على التحرر السياسي فأنجزت بذلك الميلاد الفعلي للنظرية السياسية الليبرالية، فإن ليبرالية القرنين التاسع عشر والعشرين – في بعض إتجاهاتها الأساسية– لم تعد تقدم الحرية بوصفها إستحقاقا طبيعياً للكائن الإنساني بوصفه إنساناً، وإنساناً عاقلاً، بل صارت، بنظر تلك الاتجاهات على الأقل، لا تعني سوى حرية المالك (117)، وصار الإنسان، وفقاً لذلك، يختزل في الكائن المالك. أكثر من ذلك، أنه ربما لم يعد ينظر إلى الفرد بوصفه مالكاً يبيع ويشتري، بل بوصفه شيئاً مباعاً أو قابلاً للبيع (118).

لا بد من الإشارة كذلك إلى أن الخطاب الليبرالي كثيراً ما يقع في خطأ المرادفة بين الليبرالية والحرية، أي المساواة بين " المذهب " و" المثال "مع أن الحرية تعد من المثل السياسية الإنسانية، أي التي يستحيل إختزالها أو تجسدها التام والنهائي في فلسفة ما.

وهنا يمكن أن نتذكر، على سبيل المثال، " فرانسيس فوكوياما " واعلانه "نهاية التاريخ " حين ذهب إلى أن الديمقراطية الليبرالية تشكل " منتهى التطور الايديولوجي للإنسانية"، أي "الشكل النهائي لأي حكم إنساني"، وأنها من هذه الزاوية " نهاية التاريخ" (119).

والحال، أن اتجاهاً يرادف بين الليبرالية والحرية كهذا الذي عبر عنه " فوكوباما " ينطوي على قدر كبير من التبسيط والإختزال والوثوقية الحالمة. وربما ليس ثمة خطر يهدد الليبرالية أعظم من خطر تحولها إلى وثوقية سياسية وفلسفية مغلقة، قد تؤول بسببها إلى الإفلاس ثم التلاشي، شأنها في ذلك شأن الاشتراكية الماركسية التي أحالتها وثوقيتها إلى التخشب والإنسداد ومن ثم الإفلاس الفكري فالتلاشي رغم أنها نظرياً ترتكز على الجدل والحركة القائمة على النفي ونفي النفي.

(116) نقلا عن مراد هبة(تقديم) في: جون لوك، رسالة في التسامح، ترجمة منى ابو سنة (المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٧)، ص٩.

(117) الطيب بوعزة، مصدر سابق، ص١٣٣.

(118) المصدر نفسه، ص١٣٤.

(119) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والانسان الاخير، ترجمة د.فؤاد شاهين و د.جميل قاسم و رضا الشايبي (مركز الانماء القومي، بيروت، ١٩٩٣) ص٢٣.

ISSN : 2410-1818

نتائج وخلاصات:

- في عصر النهضة الغربية، غلب على الدراسات الفكرية الغربية لموضوع الحرية المفهوم الميتافيزيقي الفلسفي.
- أنتهى الفكر الغربي الحديث إلى أن الدراسة الفلسفية الميتافيزيقية لموضوع الحرية لا تضع حلولاً للمشكلات الحقيقية التي تواجه الفرد والمجتمع، ومن ثم تخلى عن تلك الدراسات بوجه عام، وصار، منذ القرن السابع عشر تقريباً، يدرس الحرية في إطار الدولة والمجتمع.
- مفهوم الحرية متطور ونسبي بالأساس، وليس ثمة تعريف ليبرالي لها متفق عليه، وتبعاً لذلك يميل البعض إلى تعريفها بالإشارة إلى خصائصها العامة في إطار المذهب.
- ظهرت فلسفة الحرية في البداية كفكرة دعا اليها الفلاسفة والمفكرون، ثم صارت عقيدة وبرنامجاً للكفاح خاضته المجتمعات الغربية ضد الطغاة، لينتهي الأمر بكفالتها بنظامين، سياسي وقانوني، نقلاها من مرحلة الأفكار إلى مرحلة الالزام.
- إتسمت الليبرالية في أطوارها الأولى بنزعة فردية حادة، فذهبت إلى أن الفرد هو محور اهتمام المجتمع والدولة، وأن الحرية بمثابة وقاية وحماية للفرد ضد تدخل الدولة، ومن ثم تتحقق بكف الدولة عن التدخل في نشاط الأفراد.
- في الرؤية الليبرالية الكلاسيكية، الحرية مقدسة، وطبيعية لصيقة بالفرد بوصفه إنساناً، وتعد الغاية النهائية للنظام السياسي، وذات مضمون سياسي قانوني، وتتحدد في إطار الدولة والمجتمع، علاوة على أنها حرية مسؤولة وقانونية، وتقتضي تعدد الخيارات الفكرية والسياسية والمنافسة على السلطة.
- إجمالاً، لمفهوم الحرية في الفلسفة الليبرالية الكلاسيكية معنيان أساسيان، هما: الحرية بمعنى استقلال الفرد إزاء السلطة وقدرته على التصرف (الحرية المدنية)، والحرية بمعنى مشاركة الفرد في حكم الدولة، أي الديمقراطية (الحرية السياسية).
- في القرنين التاسع عشر والعشرين عرفت المجتمعات الغربية معطيات جديدة دفعت إلى ظهور ما سميت " بالليبرالية الجديدة".
- إتجهت " الليبرالية الجديدة " إلى مراجعة المفاهيم النظرية الليبرالية، ونجم عن ذلك تطور مفهومها للحرية في شقيه الرئيسيين، ففي شقه الأول صار ينظر إلى تدخل الدولة في النشاط الفردي بوصفه أمراً لازماً للحفاظ على حقوق الفرد وحرياته، وفي شقه الآخر، لم تعد الحرية تعني مساهمة الفرد فقط في المجال السياسي، بل صارت تعني مشاركته أيضاً في إدارة

ISSN : 2410-1818

المجالات الأخرى، أهمها الاقتصاد والاجتماع. ما يعني أن الليبرالية في صيغتها الجديدة إنتهت إلى الإعتراف بحقوق إجتماعية إقتصادية للأفراد، وإلى حق الدولة أو واجبها، نسبياً، في التدخل لتوفير تلك الحقوق والحريات وصيانتها.

- أسهمت الاشتراكية، بما قدمت من نموذج فلسفي مختلف ومنافس وما وجهت من نقد لاذع لليبرالية، بدور كبير في إجبار الليبرالية على تطوير مفهومها للحرية، وبطبيعة الحال فقد سار هذا التطور الليبرالي في إتجاه يقترب من النظرية الاشتراكية ذاتها.
- بالمعنى الجديد للحرية، لا يكفي لكي يكون الفرد حراً أن تقرر له هذه الحرية بنصوص في القانون، بل يجب أن تتهيأ له من الوسائل المادية والظروف الإقتصادية الملائمة ما يجعله قادراً على ممارستها.
- نجم عن الفهم الجديد للحرية تغييرٌ أساسيٌ في النظر إلى علاقة الحرية بالسلطة، فبعد أن كانت الحرية تفرض على الدولة التزاماً سلبياً بعدم التدخل في النشاط الفردي، صارت، أي الحرية، تفرض على الدولة التزاماً ايجابياً بالتدخل في الميدان الإقتصادي والإجتماعي لحماية الفرد وتحريره، ليس من السلطة السياسية فقط، بل من القوى الاقتصادية والإجتماعية المهيمنة بالمجتمع ايضاً.
- من المعالجات التي تقدمها الليبرالية لمشكلة التعارض بين السلطة والحرية، أنها تفرِّق بين الحريات فتجعل من بعضها حريات أساسية، كحرية الفكر والإعتقاد والتملك، ومن بعضها الآخر حريات ثانوية، كالحريات الاقتصادية وحرية الصناعة، وفي ضوء ذلك تَمنع على السلطة التدخل في الأساسية، وتبيح تدخلها في الثانوية.
- ترى الليبرالية أن شقي الحرية ليسا على قدم المساواة، وأنه عند التعارض بين الحرية في شقها الأول (إستقلال الفرد إزاء السلطة، أي" الحرية المدنية") وبين الحرية في شقها الآخر (مشاركة الفرد في حكم الدولة، أي" الحرية السياسية " أو" الديمقراطية") فإن الليبرالية تحلها لصالح الأولى غالباً، بوصفها هدف وغاية بينما الأخرى وسيلة للوصول إلى الغاية.
- تضافرت أربعة مصادر على إقامة نظام الحريات التقليدية، هي: العقيدة السياسية، القوة المادية، النظام السياسي الديمقراطي، والقاعدة القانونية.
- في الرؤية النظرية لمعظم مفكري الليبرالية، هنالك ثلاثة أمور أساسية لابد من وجودها ليمكن القول بوجود الحرية هي، أولاً: غياب القمع أو التقييد الذي يمنع الشخص من إختيار البدائل

ISSN : 2410-1818

.ثانياً: غياب الظروف الطبيعية التي تمنع الشخص من إختيار هدف محدد. ثالثاً: إمتلاك الوسيلة أو القوة التي تمكنه من تحقيق الهدف الذي اختاره بإرادته الخاصة.

- رغم التطور النظري والعملي الذي شهدته الليبرالية في مجال الحريات والحقوق، والتنازلات التي قدمتها في المجال الإجتماعي الاقتصادي بوجه خاص، إلا أن عيوباً ومآخذ كثيرة لا تزال تكتنفها، فالفجوة بين حريات "المواطن" وحقوقه وبين حريات " الإنسان" وحقوقه لا تزال قائمة وواسعة لمصلحة الأولى، سواءً في الميدان النظري والقانوني أو في ميدان الممارسة والتطبيق. كما أن الحريات والحقوق لا تزال، حتى بالمجتمعات الغربية ذاتها، شكلية أو سلبية بوجه عام، إذ تعطي الفرد إمكانات نظرية قانونية دون أن تمكنه من وسائل بلوغها أو تحميه من القهر، ما قد يعني بأن الحريات الليبرالية لا تزال، بالواقع، حريات برجوازية إلى حد كبير، ما يشير إلى أن المحدد الحقيقي للحريات والحقوق في المجتمعات الليبرالية، بالواقع، هو القوة والثروة، أي موازين القوى. والأمر الذي يُتوقع هو أن تتوسع فجوات الليبرالية أو عيوبها مع ما صار يشهده الفكر الليبرالي منذ عقود عدة من ظهور نزوعات فكرية وثوقية قد تنتهي بالليبرالية إلى الجمود ومن ثم التضاؤل والإنحسار.

ISSN : 2410-1818

المراجع

أولا :كتب باللغة العربية

١- ابراهيم، زكريا، مشكلة الحرية (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠).

٢- بوعزة، الطيب، نقد الليبرالية(تنوير للنشر والاعلام، القاهرة، ٢٠١٣).

٣ - الحفني، عبد المنعم، موسوعة الفلسفة والفلاسفة، ج٢(مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩).

٤ - الشافعي، سحر صديق السيد، أزمة الحرية السياسية: دراسة مقارنة(دار كلمة، القاهرة، ٢٠١٠).

٥ - صليبي، جميل، المعجم الفلسفي، ج١،ج٢(دار الكتاب اللبناني، بيروت،١٩٨٢).

٦ - عصفور، محمد ،الحرية في الفكرين الديمقراطي والاشتراكي(المطبعة العمالية، القاهرة، ١٩٦١).

٧ - الغنوشي، راشد، الحريات العامة في الدولة الاسلامية(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣).

٨ - القرض، محمد فتحي ،العدالة والحرية بين المفهوم الاسلامي والمفهوم الغربي المعاصر(مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٢).

٩ - المحامي، د.احمد جلال حماد ،حرية الراي في الميدأن السياسي في ظل مبدأ المشروعية(دار الوفاء، المنصورة، ١٩٨٧).

١٠ - محمود، زكي نجيب ، رؤية إسلامية(دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٧).

١١ - مرحبا، محمد عبدالرحمن، تاريخ الفلسفة اليونانية(مؤسسة عزالدين، بيروت، ١٩٩٣).

١٢ - مفتي، محمد أحمد و سامي الوكيل، النظرية السياسية الاسلامية في حقوق الإنسان الشرعية: دراسة مقارنة، سلسلة كتاب الامة٢٥(رئاسة المحاكم الشرعية بدولة قطر، الدوحة، ١٤١٠ه) .

ثانيا :كتب مترجمة:

١ - بلاك، أنتوني، الغرب والاسلام، ترجمة د.فؤاد عبد المطلب، سلسلة عالم المعرفة٤٩٤(المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٢).

٢ - تيندر، جلين، الفكر السياسي: الأسئلة الأبدية، ترجمة محمد مصطفى غنيم(الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، د.ت).

ISSN : 2410-1818

٣ - جود، ا.م، النظرية السياسية الحديثة، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب،(الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة،٢٠١٢).

٤ - دينينغ، مايكل، الثقافة في عصر العوالم الثلاثة، ترجمة اسامة الغزولي، سلسة عالم المعرفة٤٠١(المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،٢٠١٣).

٥ - رابورت، ا.م، مبادئ الفلسفة، ترجمة أحمد أمين(مؤسسة هندأوي، القاهرة، ٢٠١٢).

٦ - رسل، برتراند، تاريخ الفلسفة الغربية، ج١ ترجمة د.زكي نجيب محمود(الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠).

٧ - تاريخ الفلسفة الغربية، ج٣، ترجمة د.محمد فتحي الشنيطي(الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧).

٨ - سباين، جورج، تطور الفكر السياسي- ج4، ترجمة علي إبراهيم السيد(الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ت).

٩ - فوكوياما، فرانسيس، بناء الدولة، ترجمة مجاب الإمام(العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧).

١٠ - نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة د.فؤاد شاهين و د.جميل قاسم و رضا الشاييي(مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٣).

١١ - لالاند، أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب خليل أحمد خليل(منشورات عويدات، بيروت-باريس، ٢٠٠١).

١٢ - لوك، جون، رسالة في التسامح، ترجمة منى أبو سنة(المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٧٧).

١٣ - في الحكم المدني، ترجمة ماجد فخري(اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، ١٩٥٩).

١٤ - ليمأن، أوليفر، مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين، ترجمة مصطفى محمود محمد، سلسلة عالم المعرفة، ٣٠١(المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٤).

١٥ - ميل، جون ستيوارت، أسس الليبرالية السياسية، ترجمة إمام عبدالفتاح أمام و ميشيل متياس (مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦).

ثالثا :دراسات

ISSN : 2410-1818

١ - هـلال، علي الدين، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، دراسة في د.ابراهيم، سعد الدين واخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي "ندوة" (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢).

٢ - الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر، دراسة في الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦).

رابعا :مواقع الكترونية

١ - برديائيف، نيقولاي.ا، مشكلة الحرية الميتافيزيقية، ترجمة حليم أسمر www.maaber.orgتاريخ الوصول ٦ سبتمبر٢٠١٩.

٢ - السنوسي، محمد، مفاهيم وضوابط حول الحقوق والحريات العامة http://waw.Islam Onlin.comتاريخ الوصول١٥ سبتمبر ٢٠١٩.

٣ - يفان، محمد فيصل، مفهوم الحرية .www.m.ahewar.org تاريخ الوصول ٦ سبتمبر٢٠١٩.

خامسا: مراجع باللغة الإنجليزية

1 –Mill,John Stuart, On Liberty, London:Longman,Green,Longman,Roberts & Green, 2010

2- Locke, John, Two Treatises of Government, London: Ms Master university, 1988